Scientific Events Gate
Innovations Journal of Humanities and Social Studies
مجلة ابتكارات للدراسات الإنسانية والاجتماعية
IJHSS
https://eventsgate.org/ijhss
e-ISSN: 2976-3312

المسؤولية المجتمعية وأثرها في مكافحة الجرائم البيئية بالمجتمع السعودي

أ/ إيمان بنت عبدالرحمن الغفيص
باحثة دكتوراة بقسم الاجتماع و الخدمة الاجتماعية كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية جامعة القصيم
Eman_alghafis@hotmail.com

الملخص: هدفت هذه الدراسة إلى البحث في العلاقة الارتباطية، والتأثير بين المسؤولية المجتمعية، ومكافحة جرائم البيئة في المملكة العربية السعودية، ولتحقيق ذلك اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي، واستخدمت أدوات الدراسة كلاً من: الاستبيان والمقابلة لجمع البيانات، إذ طُبقت الدراسة على عينةٍ عشوائية (احتمالية) بأسلوب العينة العشوائية المتعددة المراحل، من الخبراء والمهتمين في مجال البيئة بمنطقة القصيم في المملكة العربية السعودية.

الكلمات المفتاحية: الجرائم البيئية، المجتمع السعودي، المسؤولية المجتمعية، مكافحة.

Title The Impact of Social Responsibility in Combating Environmental Crimes in Saudi Arabian Society

EMAN ABDULRAHMAN ALGHUFAIS
PhD researcher. Department of Sociology and Social Work College of Arabic Language and Social Studies Qassim University Saudi Arabian
Eman_alghafis@hotmail.com

Received 00/00/2023 – Accepted 00/00/2023 Available online 15/07/2023

Abstract: This study aimed to investigate the correlation and impact between social responsibility and combating environmental crimes in the Kingdom of Saudi Arabia. To achieve this, the study relied on the social survey approach, and the study tools used both: questionnaire and interview to collect data. The study was applied to a random sample (probability) using a multi-stage random sampling method, from experts and those interested in the field of environment in the Qassim region in the Kingdom of Saudi Arabia.

. Keywords: : Crimes Environmental.Saudi Arabian. Social Responsibility.Combating

المقدمة:

تعدُّ المسؤولية المجتمعية واحدةً من دعائم الحياة الضرورية؛ فهي سبيل التقدّم الفردي والاجتماعي، بل إنَّ القيمة الحقيقية للفرد في مجتمعه تُقاس بمدى تحمُّلِهِ المسؤولية تجاه نفسه والآخرين، لذلك لابدَّ من العمل على بثّ الوعي بأهميتها، ووضع البرامج الكفيلة بترسيخها لدى الأفراد والمؤسسات.

ويعدُّ تطور مفهوم المسؤولية المجتمعية منذ عام 1950تطورًا لأي منظمة تهدف إلى التقدّم والازدهار، ومع بدايةِ إدخال منظمات الأعمال للبُعد الاجتماعي في إدارة استراتيجياتها، بدأ يظهر هذا المفهوم تحت مسميات مختلفة، حيث تُشير جميعها إلى المسؤولية المجتمعية، ومنها: المُساءلة الاجتماعية (Corporate Account Ability)، والأخلاق المنظمة (Corporate Ethics)، والمواطنة المنظّمة (Corporate Citizenship) (Sherif، 2022).

وفي عصر التقدّم والعولمة لم يعد يُنظر إلى المؤسسات بالنظرة التقليدية، وأنها وحدة إنتاج ذاتَ دورٍ قائمٍ على تقديم خدمات متنوّعة عالية الجودة والترويج؛ لذلك "لم يعد من المقبول أن تركّز المؤسسات على اختلافها على ازدهار أنشطتها بمعزل عن العملاء المتأثرين بممارساتها"(Amato,2009).

وقبل حلول الألفية الثالثة، أطلق الأمين العام للأمم المتحدة، مبادرةً تسعى إلى تفعيل دور المؤسسات في المجتمع، سُميت بالاتفاق العالمي، ومنذ أوائل القرن العشرين بيّنت الدراسات مدى أهمية الأداء الاجتماعي، مؤكدةً "أن كل منظمة يجب عليها أن تحدّد مسؤوليتها من خلال أدائها الاجتماعي والمنفعة المتحقّقة للمجتمع" (Hammouri şi Maaytah،5:2016).

وفي إطار ذلك، يمكن القول: إنَّ المسؤولية المجتمعية Social Reponsibility (CSR) تجعل منه مواطنًا صالحًا، فلكي تكون المؤسسة مسؤولة اجتماعية؛ فعليها "المشاركة الفعلية في البرامج التعليمية والالتزام بحماية البيئة، والمشاركة بالوقت والجهد من أجل تحسين ظروف المجتمعات التي تعمل فيها". (Anwar 2010 :9).

وفي عصر التقدّم والعولمة لم يعد يُنظر إلى المؤسسات بالنظرة التقليدية، وأنها وحدة إنتاج ذاتَ دورٍ قائمٍ على تقديم خدمات متنوّعة عالية الجودة والترويج؛ لذلك "لم يعد من المقبول أن تركّز المؤسسات على اختلافها على ازدهار أنشطتها بمعزل عن العملاء المتأثرين بممارساتها" (Amato et al.2009:2). وقد أصبحت المسؤولية المجتمعية موضوعًا مهمًّا للغاية، ليس للمؤسسات فقط؛ ولكن للمجتمعات والسياسة العامة أيضًا، "لأن المسؤولية المجتمعية غالبًا ما تعدّ مهمة جدًّا لاكتساب المزايا التنافسية والحفاظ عليها" (Gorski et al. 2014:224).

وعليه فالمسؤولية المجتمعية قضية تربوية واجتماعية وأخلاقية وقانونية ودينية، تتطلّب اهتمامًا واضحًا داخل المجتمعات؛ حيث تعدّ المسؤولية المجتمعية مؤشرًا حضاريًّا يدل على تقدّم المجتمعات الإنسانية ورقيها، حيثُ أولى الباحثون اهتمامًا واضحًا بهذا الموضوع؛ إذ يعتمد نجاح الشركات والمؤسسات وقيامها بدورها في المسؤولية المجتمعية على ثلاثة معايير، هي: الاحترام والمسؤولية تجاه أفراد المجتمع، دعم المجتمع وحماية البيئة وتحسين الظروف البيئية في المجتمع، معالجة المشاكل المختلفة.

لذلك ترتكز المسؤولية المجتمعية على مجموعةٍ من الأبعاد الأساسية، التي تتمثّل في: البُعد الاقتصادي والأخلاقي والخيري، وأخيرًا القانوني، الذي ينصّ على الالتزام بالقوانين المقررة وفرض العقوبة لمن يخالفها، كما تنهض المسؤولية المجتمعية وفقًا للأدبيات الدولية على أربع أعمدة أساسية، هي: المسؤولية تجاه المجتمع، وتجاه البيئة، وتجاه القوى البشرية، إضافة إلى المستفيدين.

وعليه فإنَّ البيئة تعدّ إحدى البنود الأساسية التي تقوم عليها المسؤولية المجتمعية، وهي أمرٌ في غاية الأهمية، تتعاظم أهميته في ظل القضايا التي باتت تُثيرها البيئة في السنوات الأخيرة، سواءً على المستوى الدولي أو الوطني، وقد أضحى الحفاظ على البيئة من الأمور المُلحّة للغاية منذ إصدار الأمم المتحدة للميثاق العالمي للبيئة عام 1999(Viitorul nostru comun. Traducere، 1998)، وهو ميثاق يحمل في طياته مبادرةٌ دعت إلى التحلي بروح المواطنة المؤسسية، والمشاركة الطوعية في التنمية المستدامة، إضافة إلى المسؤولية البيئية ومكافحة الفساد، وكان هذا الميثاق نقطة الانطلاق لمفهوم المسؤولية المجتمعية.، كما جاءت رؤية المملكة العربية السعودية 2030، لتؤكد إلى أربع أولويات رئيسة، تتمثل في: صحة الإنسان، واستدامة البيئة والاحتياجات الأساسية، والريادة في الطاقة والصناعة، واقتصاديات المستقبل بما يعزز من تنافسية المملكة عالمياً وريادتها.(Zahran ، 2023)

وقد مثّلت البيئة وقضاياها المختلفة بندًا مهمًّا من بنود الاستدامة على المستوى الدولي، وهذا ما تؤكده التقارير الدولية، فمنذ عام 2015، أصدر البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة تقريره بعنوان: (تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة للعام 2030)، وتضمّن هذا التقرير سبعة عشر مؤشرًا للاستدامة، ومن مراجعة تلك المؤشرات تبيّنَ، أنّ البيئة تحتل موقعًا حاسمًا في مؤشرات الاستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة، ووقّعت عليها في هذا التاريخ مائةٌ وست وثلاثون دولةً، من بينها المملكة العربية السعودية (Autoritatea Generală de Statistică: 2018).

وقد جاء اهتمام المملكة العربية السعودية بالمسؤولية المجتمعية؛ بهدف الحدّ من الجرائم البيئية في ضوء ما تتعرّض إليه البيئة من تلوثٍ وممارساتٍ ترقى إلى حدّ الجرائم بحق البيئة.

وفي الواقع، فإنَّ تلويث البيئة أصبح ظاهرةً خطيرةً على الصعيد الداخلي والدولي؛ مما يتطلّب قواعد قانونية تستجيب لتغطيةِ الأضرار الناجمة عن التلوث الذي يتجه إلى ذات الحياة الإنسانية لكي يعدمها أو يعرقلها، لهذا فإنَّ الاهتمام بقضايا البيئة وما تثيره من مشكلات على كل المستويات أمرٌ يتطلّب تضافر جهود جميع مؤسسات الدولة، إضافةً إلى أفراد المجتمع على اختلافهم، كما تعدُّ المسؤولية المجتمعية أحد أهم الآليات التي يمكن التعويل عليها في التعامل مع قضايا البيئة وحلّ مشكلاتها.

وفي ضوء ذلك جاءت فكرة هذه الدراسة التي تبحث في موضوع "المسؤولية المجتمعية وأثرها في مكافحة جرائم البيئة بالمملكة العربية السعودية".

مشكلة الدراسة

تُعد قضايا البيئة أحد أهم القضايا التي حظيت باهتمامٍ كبيرٍ على الساحة الدولية، ومثّلت محور اهتمام الباحثين في عددٍ من العلوم الاجتماعية، ويعود ذلك إلى التأثير المتبادل بين مقوّمات البيئة ومكوّنات الحياة الاجتماعية، وقد نبّهت قمة الأرض المنعقدة في مدينة ريو دي جانيرو بالبرازيل ، وكان ذلك من 3 إلى 14 يونيو عام 1992 إلى المخاطر التي باتت تُحدق بالبيئة؛ نظرًا للممارسات الجائرة للإنسان في علاقته بالبيئة منذ وقت طويل (الأمم المتحدة،1992م)؛ ومن هنا بدأ الاهتمام يتصاعد بالمكوّنات والأبعاد الاجتماعية المرتبطة بالبيئة، وقد انعكس ذلك بشكل مباشر على علم الاجتماع، وكان السبب في نشأة فرع مستحدث من هذا العلم يبحث في قضايا البيئة من الزاوية الاجتماعية، وهو (علم اجتماع البيئة).

وتعود أهمية البيئة إلى كونها تُعدُّ الإطار الذي يعيش فيه الإنسان، فالهواء الذي يتنفسه، والماء الذي يشربه، والأرض التي يسكن عليها ويزرعها، وما يحيط به من كائنات حية أو من جمادات، هي عناصر البيئة التي يعيش فيها، وهي الإطار الذي يُمارس فيه حياته ونشاطاته المختلفة (El-Shennawy ، 2014).

وقد أدرك صنّاع القرارات والسياسات في المملكة العربية السعودية الأهمية الكبيرة التي تحتلها قضايا البيئة في تماسها مع المجتمع، وكانت المملكة العربية السعودية من الدول السبّاقة التي وقّعت على العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بالبيئة، إضافةً إلى الشَّراكة مع العديد من الدول في مجال الحفاظ على البيئة، مثل: برنامج (جلوب)، الذي يهدف إلى زيادة الوعي البيئي (Biroul executiv al programului Globe، 2023)

وفي قمة العشرين (2019م) المنعقدة باليابان، تناولت السعودية قضية تغير المناخ، من خلال عرض الجهود السعودية لإنتاج وزيادة إنتاج الطاقة المتجددة، وفضلًا عن ذلك، فقد أُنشئت العديد من الكيانات المؤسسية المعنية بالبيئة، يأتي في مقدمتها الهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة، والهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وإنمائها، كما وقّعت المملكة على الاتفاقية الدولية للتنمية المستدامة، التي تضمّنت سبعة عشر مكونًا كان للبيئة فيها النصيب الأكبر، وذلك بواقع خمسة مؤشرات أساسية، وهو الأمر الذي يعطي دلالةً واضحةً حول الاهتمام السعودي بقضايا البيئة على المستويين الدولي والمحلي (Platforma naţională unificată ، 2022).

وثمة ثلاث قضايا أساسية ذات علاقة بالبيئة؛ تُشكّل تحدّيًا مهمًا أمام المملكة، هي:

– التلوث الحضري: بسبب التوسّع الحضري، فقد تلوّثت الأرض والمياه والهواء، حيث يُتطلّب هذا من المناطق الحضرية بشكل متزايدٍ المزيد من المياه المحلّاة، التي تستخدم محطاتها الغازات المسببة للاحتباس الحراري.

– إزالة الغابات والتصحّر: من المتوقّع أن تؤدي زيادة درجات الحرارة العالمية إلى تسريع عملية التصحر ضمن نطاق المملكة العربية السعودية.

– حماية الحياة الفطرية والحفاظ على التنوّع الإحيائي (Ministerul Mediului, Agriculturii şi Apelor Ministerul Mediului. ، 2018)

وتنطلق المملكة في سياستها ومنهجها بالمجال البيئي من تعاليم ديننا الحنيف ومبادئ شريعته السمحاء، التي جعلت من عمارة الأرض الوظيفة الرئيسة للإنسان، الذي كرّمه الله باستخلافه فيها، ومن هنا كان الحرص على الاستفادة من الموارد الطبيعية والبيئية للمملكة واستخدامها لتحقيق احتياجاتنا الحالية، دون التأثير في الأجيال القادمة ومقدّراتها وحقوقها في الوفاء باحتياجاتها من هذه الموارد.

وقد جاء النظام الأساسي للحكم بالمملكة ليتوّج هذا النهج وهذه السياسة في مادته رقم (23)، التي تنصّ على: "أن تعمل الدولة على المحافظة على البيئة وحمايتها وتطويرها ومنع التلوث عنها" (Autoritatea Generală de Meteorologie şi Protecţia Mediului ، 2016).

وفي السياق ذاته، فإنَّ ما تطرحهُ البيئة من قضايا من قِبل التلوث وتداعيات تلك القضايا على الواقع الاجتماعي بوجه عام، والجوانب المتعلقة بصحة المجتمع على وجه الخصوص، يجعل من الأهمية بمكان أن يعتني الباحثون في مجال علم الاجتماع بدراسة الجوانب الاجتماعية لقضايا البيئة، خاصةً إذا ما أخذنا في الحسبان الاهتمام الكبير من قِبل ولاة الأمر وصنّاع السياسات في المملكة بقضايا البيئة وعلاقتها بجودة الحياة، وهو الأمر الذي يتطلب تضافر جهود المؤسسات –على اختلافها– والمواطنين للعمل على التصدي لقضايا البيئة ومشكلاتها المتنوّعة، إذ إن تلك الجهود المطلوبة تحتاج إلى مظلةٍ مؤسسيةٍ تعمل على تنظيمها وتنسيقها وتوجيهها بالكمّ والكيف، الذي يُمكّن من إنجاح تلك الجهود في المحافظة على البيئة والتصدي لمشكلاتها، وهذه المظلة يمكن تحديدها في (المسؤولية المجتمعية).

ومؤخرًا دشّنت المملكة الاستراتيجية الوطنية للبيئة، التي حدّدت أُطر عملها في: تعزيز فاعلية الأطر الرسمية للدولة في الحفاظ على البيئة، ورفع الالتزام البيئي لكل القطاعات التنموية، وخفض التلوث والتأثيرات السلبية على البيئة، وتنمية الغطاء النباتي الطبيعي ومكافحة التصحر، وحماية الحياة الفطرية، والحفاظ على التنوّع الإحيائي، وتعزيز القدرة الوطنية على التكيّف مع التغير المناخي، ورفع الوعي البيئي وتعزيز دور الجمعيات والعمل التطوعي، وأخيرًا تحسين جودة خدمات الأرصاد وزيادة نطاقها (Ministerul Mediului, Agriculturii şi Apelor Ministerul Mediului. ، 2018).

وتحتاج الجهود المبذولة والموجّهة نحو البيئة في المملكة إلى إطار تنظيمي يعمل على تحقيق الغاية من سياسات المحافظة على البيئة، ويضمن في الوقت ذاته تضافر كل مؤسسات المجتمع وأفراده في النهوض بالبيئة، والعمل على استدامتها، وهذا ما يمكن أن تحقّقه المسؤولية المجتمعية.

لذلك فإنَّ هذه الدراسة تتجه إلى إخضاع العلاقة الارتباطية بين المسؤولية المجتمعية ومكافحة الجرائم البيئية للبحث الاجتماعي، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: إلى أي درجة يمكن أن تُسهم المسؤولية المجتمعية في الحدّ من جرائم البيئة ومكافحتها؟

ويمثّل التساؤل السابق الإطار العام أو الطرح العام، الذي ستتحرّك فيه مشكلة الدراسة الراهنة، ويتعاظم الدور المأمور والمعقود على المسؤولية المجتمعية في النهوض بالبيئة، والعمل على التصدي لمشكلاتها، عند الأخذ في الحسبان أن المملكة شهدت في السنوات الأخيرة تزايدًا ملحوظاً في حالات التلوث بمختلف صوره، بما أصبح يشكّل مشكلةً كبيرةً على المجتمع

السعودي.

وقد تزايدت حالات التلوث إلى الحدّ الذي أضحت فيه أشبه بالممارسات المقصودة التي قد ترقى إلى مستوى الجريمة، ويُعزى انتشار التلوث في المجتمع إلى عدة أسباب، أهمها: غياب المسؤولية المجتمعية، وعدم وجود أنظمة قوية وعقوبات رادعة لمن تسوّل لهم أنفسهم الاعتداء على البيئة.

وعلى صعيد آخر، فإنَّ مشكلة التلوث تشير إلى غياب العنصر التثقيفي المتعلق بالحفاظ على البيئة، ويتصل ذلك بالأسرة والمدرسة والمجتمع؛ مما يفرض مسؤوليةً مجتمعيةً كبيرةً على جميع أفراد المجتمع بالحفاظ على البيئة وعناصرها، حيث تشير الإحصائيات في المملكة إلى أن هناك (57.37%) من عدد سكانها قد تعرّضوا للتلوث بصورة أو بأخرى، وتتوزّع هذه النسبة بين التلوث البصري والسمعي والضوضاء وغير ذلك (الهيئة العامة للإحصاء، 2021)، حيث من المتوقّع أن تصل النفايات المنتجة بحلول عام 2035م إلى (106) ملايين طن، وهذه نسبة كبيرة تهدد أمن المملكة المعيشي (Platforma naţională unificată ، 2023).

وقد أشارت دراسة Momani şi Maani (2017) إلى أن المسؤولية المجتمعية لها علاقة بالمتغيرات البيئية، أما دراسة Mubarak (2017) فأكدت أن للمسؤولية الدولية بأنواعها البيئة والتنمية وحقوق الإنسان والتلوث أثرٌ كبيرٌ في حياة الإنسان والبيئة بصفة عامة؛ نتيجةَ الاختلالات البيئية للمشاريع الصناعية وغيرها من عوامل التلوث البيئي.

وعلى صعيد آخر، أكدت دراسةSharif (2015) أن العقوبات في المملكة العربية السعودية غيرُ كافيةٍ لإضفاء حماية قانونية من شأنها وقاية البيئة من ملوثات النفايات الخطرة وتهديداتها، وأن غياب الوعي البيئي لأفراد المجتمع يُعدُّ من أهم الإشكالات التي يجب معالجتها؛ من أجل الوصول إلى بيئةٍ خاليةٍ من النفايات السامة، ويحتاج هذا إلى جهود جميع الجهات من أجل مكافحة الجرائم البيئية، ومنها: المسؤولية المجتمعية، التي تُعدُّ أحد أهم دعائم الحياة المجتمعية المهمة، ووسيلةً من وسائل تقدّم المجتمع، ومدى تحمّل الأفراد والمؤسسات للمسؤولية تجاه أنفسهم والآخرين، حيث إنَّ المؤسسات المسؤولة مجتمعيًّا يكون فيها مبادئ المساءلة والشفافية والسلوك الأخلاقي واحترام سادة القانون، وتُلبي جميع المعايير القانونية لتحقيق التنمية المستدامة.

ولعملية التنمية تتمثل في استثمار الأرض والانتفاع بخيراتها لتوفير أسباب المعيشة لابد وأن يحكمه البعد الإنساني الأخلاقي الذي يحفز التقدم الاقتصادي ويسخره لإقرار العدل والتكافل الاجتماعي(croitor ، 2023)

وفي ضوء ما سبق، تبحث الدراسة الراهنة في موضوع: "المسؤولية المجتمعية وأثرها في مكافحة جرائم البيئة بالمملكة العربية السعودية"، وبناء عليه، يمكن بلورة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي: ما درجة توافر مؤشرات المسؤولية المجتمعية وعلاقتها بمكافحة الجرائم البيئية في المجتمع السعودي؟

أهمية الدراسة

تتجلى أهمية الدراسة الحالي في كونها من البحوث المهمة التي تهدف إلى المسؤولية المجتمعية، وأثرها في مكافحة الجرائم البيئية بالمجتمع السعودي، وتبرز الأهمية في المجالين النظري والتطبيقي كالآتي:

- الأهمية النظرية

تأتي الأهمية النظرية لهذا الدراسة في كونها تبحث في طبيعة العلاقة بين المسؤولية المجتمعية ومكافحة الجرائم البيئية بالمجتمع السعودي، ومدى قدرته على التأثير في المجتمع، إذ إنَّ أغلب الدراسات قد تناولتهما بشكل منفصل عن بعضهما،

وفي مجتمعات مختلفة، أما الدراسة الحالية، فستتناول هذا الموضوع في ظلّ المجتمع السعودي، الذي يواجه الثورة الصناعة والتلوث بكل أشكاله والجرائم البيئية، ودور المسؤولية المجتمعية في ذلك، وهذا جانب نادر في الأبحاث والدراسات المتاحة حول المسؤولية المجتمعية والجرائم البيئية، كما أن الدراسة اكتسبت أهميتها النظرية من كونها تسعى من خلال أهداف المملكة 2030م، حول المسؤولية المجتمعية ومكافحة الجرائم البيئية؛ للوصول إلى تنمية مستدامة وشاملة.
وفي شأن متصل، تأمل الباحثة في إثراء إضافة علمية للمعرفة والمكتبات العربية في بحثها المتعلّق بعلم اجتماع الجريمة والانحراف؛ بالكشف عن تحديد المسؤولية المجتمعية وأثرها في مكافحة الجرائم البيئية، في ظلّ ندرة البحوث والدراسات التي تناولت هذا الموضوع، على حدّ علم الباحثة.

– الأهمية التطبيقية

– تُسهم الدراسة الحالية في مساعدة المسؤولين في مجال البيئة على اقتراح الآليات المناسبة التي تُساعد على رفع المسؤولية المجتمعية لدى أفراد المجتمع السعودي.
– تقديم توصيات ومُقترحات الدراسة الحالية إلى الجهات الرسمية وغير الرسمية؛ للاستفادة منها في استئناف الأبحاث المستقبلية المتعلّقة بالمسؤولية المجتمعية في مكافحة الجرائم البيئية بالمنطقة العربية.
– تسهم نتائج الدراسة الحالية في معالجة نقص الدراسات في هذا المجال، وأن النتائج التي سيتوصّل إليها يؤمل أن تحقّق الفائدة للمؤسسات والمنظمات والجمعيات ذات العلاقة، وللباحثين في هذا المجال.

أهداف وتساؤلات الدراسة

الأهداف

يتحدّد الهدف العام للدراسة الحالية في بحث العلاقة الارتباطية، والتأثير بين المسؤولية المجتمعية ومكافحة جرائم البيئة في المملكة العربية السعودية، وتحت مظلة هذا الهدف العام تأتي الأهداف الفرعية الآتية:

1- وصف وتحديد ممارسات المسؤولية المجتمعية الموجّهة نحو البيئة في مجتمع البحث.
2- معرفة مدى مساهمة المسؤولية المجتمعية في مكافحة الجرائم المسببة لتلوث البيئة بمجتمع البحث.
3- معرفة مدى مساهمة المسؤولية المجتمعية في مكافحة الجرائم المرتبطة بالمناخ بمجتمع البحث.
4- معرفة مدى مساهمة المسؤولية المجتمعية في مكافحة الجرائم المتعلّقة بالحياة البحرية في مجتمع البحث.
5- تحديد دور المسؤولية المجتمعية في مكافحة الجرائم المُتعلِّقة باستدامة المدن في مجتمع البحث.
6- معرفة مدى مساهمة المسؤولية المجتمعية في مكافحة الجرائم المُتعلِّقة بالحياة البرية في مجتمع البحث.
7- معرفة مدى مساهمة المسؤولية المجتمعية في مكافحة الجرائم المُتعلِّقة باستدامة الطاقة في مجتمع البحث.
8- تحديد أهم المعوّقات التي تحدّ من مساهمة المسؤولية المجتمعية في مكافحة الجرائم البيئية بمجتمع البحث.
9- الوصول إلى مقترحات من شأنها أن تعزّز من دور المسؤولية المجتمعية في مكافحة جرائم البيئة.

التساؤلات

1- ما درجة توافر مؤشرات المسؤولية المجتمعية الموجّهة نحو البيئة في مجتمع البحث؟
2- ما درجة مساهمة المسؤولية المجتمعية في مكافحة الجرائم البيئية بالمجتمع السعودي؟ ويتفرّع من هذا السؤال البنود الآتية:

أ- مكافحة الجرائم المتعلّقة بتلوث البيئة.

ب- مكافحة الجرائم المتعلّقة بالمناخ.

ت- مكافحة الجرائم المتعلّقة بالحفاظ على الحياة البحرية.

ث- مكافحة الجرائم التي تتعلّق باستدامة المدن.

ج- مكافحة الجرائم المتعلّقة بالحياة البرية.

ح- مكافحة الجرائم المتعلّقة باستدامة الطاقة.

3- ما أهم معوّقات مساهمة المسؤولية المجتمعية في مكافحة الجرائم البيئية بالمجتمع السعودي في منطقة القصيم؟

4- ما سبل تطوير مساهمة المسؤولية المجتمعية في مكافحة الجرائم البيئية بالمجتمع السعودي في منطقة القصيم؟

مفاهيم الدراسة

المسؤولية المجتمعية (Social Responsibility)

لغةً: تُعرّف المسؤولية المجتمعية في معجم الشامل بأنها: مدى مساهمة أفراد المجتمع في إشباع حاجاتهم، وحلّ مشكلاتهم، معتمدين على أنفسهم. (al-salhel ، 1999).

واصطلاحًا: عَرّف البنك الدولي المسؤولية المجتمعية بأنها: التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة، من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم ومجتمعهم المحلي؛ لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة، ويخدم التنمية في آن واحد.

وتُعرّف أيضًا بأنها: الأفعال التي تقوم بها المؤسسة، لتحمل مسؤولية آثار أنشطتها على المجتمع والبيئة، حيث تكون هذه الأفعال متوافقةً مع مصالح المجتمع والتنمية المستدامة، وتكون قائمةً على السلوك الأخلاقي، والامتثال للقانون المطبّق والجهات العاملة فيما بين الحكومات (Hammouri şi Maaytah، 2016).

وإجرائيًا: المسؤولية المجتمعية في الدراسة الراهنة هي: كلُّ الأدوار التي تقوم بها مؤسسات المجتمع وأفراده في التصدي لمكافحة جرائم البيئة في المجالات الآتية:

- مكافحة الجرائم المُتعلِّقة بتلوث البيئة.
- الأنشطة المُتعلِّقة بمكافحة الجرائم الخاصة بالمناخ.
- الأنشطة الخاصة بمكافحة الجرائم المُتعلِّقة بالحفاظ على الحياة البحرية.
- الأنشطة الخاصة بمكافحة الجرائم التي تتعلّق باستدامة المدن.
- الأنشطة الخاصة بمكافحة الجرائم المُتعلِّقة بالحياة البرية.
- الأنشطة الخاصة بمكافحة الجرائم المُتعلِّقة باستدامة الطاقة.

البيئة (Environnement)

لغةً: في معجم العلوم الاجتماعية، تُعرّف بأنها: المجال الذي تحدث فيه الإثارة والتفاعل لكل وحدة حية، وهي كل ما يحيط بالإنسان من طبيعة ومجتمعات بشرية ونُظم اجتماعية وعلاقات شخصية، كما أنها المؤثر الذي يدفع الكائن إلى الحركة والنشاط والسعي، فالتعامل متواصل بين البيئة والفرد، والأخذ والعطاء مستمر متلاحق (Badawi ، 1977).

اصطلاحًا: هي كل ما يحيط بالإنسان من مكوّنات حية، مثل: الحيوانات والنباتات ومكوّنات غير حية مثل: الصخور والمياه والهواء والطقس وغير ذلك، وتأثيرها في بعضها (Al-Adly ، 2003).

كما تُعرّف بأنها: "مجموعة الظروف والعوامل والعناصر الطبيعية والحيوية والاجتماعية والثقافية المتفاعلة في توزان يهيئ وسطاً لحياة الإنسان" . (Abdul Latif ، 1996).

التعريف الإجرائي لمفهوم البيئة في الدراسة الراهنة

تعتمد الباحثة في تحديدها لمفهوم البيئة إجرائيًا على ما حدّده النظام العام للبيئة على النحو الآتي: كل ما يحيط بالإنسان من ماء وهواء ويابسه وفضاء خارجي، وكل ما تحتويه هذه الأوساط من جماد ونبات وحيوان وأشكالٍ مختلفة من طاقة ونظم وعمليات طبيعية وأنشطة بشرية.

(الجرائم crimes)

ورد في لسان العرب أن الجرائم لغة من جرم، والجرم تعني القطع ،جرمه يجرمه جرماً، أي قطع، وقطعة، والجرائم تعني الذنب (Ibn Manzur، 2003)

عرف El-Sayed (2008) الجرائم على أنها ظاهرة اجتماعية سلبية، تعبر عن خلل وارتباك في العلاقات الاجتماعية والسلوك الاجتماعي، وتجسد طبيعة الصراعات والتناقضات في المتغيرات الموضوعية والذاتية المؤثرة في بيئة الإنسان وحياته الاجتماعية وتشخص ماهية المشكلات الإنسانية التي يعاني منها الفرد والجماعة على حد سواء. وتتفق الباحثة مع تعريف (El-Sayed، 2008).

الجرائم البيئية (Environmental crimes)

الجريمة البيئية: هي "السلوك الذي ينتهك به الجاني ما يحميه المشرّع من خلال وضع عقوبة جنائية، الذي يتسبّب – طواعية أو غير طواعية – في تغيير خصائص البيئة بشكل مباشر أو غير مباشر، ويؤدي هذا السلوك إلى الإضرار بعناصر البيئة، التي تؤثر في ممارسة الإنسان لحياته الطبيعية" (Maliki ، 2008).

وإجرائيًا فالجرائم البيئية في الدراسة الراهنة هي: الأفعال المحظورة شرعًا وقانونًا، التي تحدث تلوثًا بالمياه وتغييراً في المناخ، وضررًا بالحياة البحرية، التي من شأنها إعاقة تحقيق التنمية المستدامة في مجال البيئة بمنطقة القصيم.

نوع ومنهج الدراسة

فإنَّ الدراسة الحالية تقع في نطاق الدراسات الوصفية، إذ إن الطابع الوصفي يغلب على الظاهرة، ويمكن تعريفه بأنه: أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظّم لوصف ظاهرة أو مشكلة محددة وتصويره، عن طريق جمع البيانات ومعلومات معينة عن ظاهرة أو مشكلة، وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة (Abdul Momen ، 2008).

أداة جمع البيانات

تتنوع الأدوات البحثية التي تُستخدم في الدراسات الاجتماعية، ومن بين أدوات جمع البيانات تلك، اعتمدت الباحثة بشكل أساسٍ على أداتي: الاستبيان، والمقابلة.

(أ) أداة الاستبانة

استخدمت الباحثة الاستبانة .

1. بند البيانات الأولية التي تشمل: النوع، جهة العمل، المستوى التعليمي، العمر، سنوات الخبرة، الدخل، التخصص العلمي، طبيعة الوظيفة، مكان السكن.
2. المحور الأول: مؤشرات المسؤولية المجتمعية الموجهة نحو البيئة، ويتكون من 16 عبارةً.
3. المحور الثاني: مساهمة المسؤولية المجتمعية في مكافحة الجرائم البيئية بالمجتمع السعودي، ويتكون من ستة أبعاد فرعية على النحو التالي:

- مكافحة الجرائم المتعلقة بتلوث البيئة (8 عبارات).
- مكافحة الجرائم المتعلقة بالمناخ (6 عبارات).
- مكافحة الجرائم المتعلقة بالحفاظ على الحياة البحرية (7 عبارات).
- مكافحة الجرائم المتعلقة باستدامة المدن (7 عبارات).
- مكافحة الجرائم المتعلقة الحياة البرية (6 عبارات).
- مكافحة الجرائم المتعلقة باستدامة الطاقة (5 عبارات).

4.لمحور الثالث: معوقات مساهمة المسؤولية المجتمعية في مكافحة الجرائم البيئية بالمجتمع السعودي (14 عبارة).

5.المحور الرابع: سبيل تطوير مساهمة المسؤولية المجتمعية في مكافحة الجرائم البيئية بالمجتمع السعودي في منطقة القصيم (12 عبارة).

صدق الاستبانة

بعد قيام الباحثة بتصميم الاستبيان في شكله الأول كما سبق الإشارة، كان من المهم أن تتأكد الباحثة من مدى صلاحية الاستبيان للحصول على البيانات المطلوبة، ثم تحقيقها لأهداف الدراسة، ثم قامت الباحثة بقياس صدق الأداة

ثبات الاستبانة

وللتأكدِ من ثبات الاستبيان، استخدمت الباحثة معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha.

(ب) أداة المقابلة

اعتمدت الباحثة أيضا على أداة المقابلة، حيث قامت الباحثة بتصميم دليل مقابلة بنظام الأسئلة غير المقننة، وجاء الدليل مكوناً من خمسة محاور أساسية، هي:

- مؤشرات المسؤولية المجتمعية الموجهة نحو البيئة (وتكون من ست أسئلة مفتوحة).
- مساهمة المسؤولية المجتمعية في مكافحة الجرائم البيئية بالمجتمع السعودي (وتكون من ست أسئلة مفتوحة).

- معوقات مساهمة المسؤولية المجتمعية في مكافحة الجرائم البيئية في لمجتمع السعودي (سؤال واحد).
- مقترحات لتعزيز دور المسؤولية المجتمعية في مكافحة الجرائم البيئية (سؤال واحد).

مجتمع الدراسة وعينتها

(أ) عينة المسح الاجتماعي

- بالنظر إلى توافر معلوماتٍ كافية حول جمهور الدراسة من العاملين في مجال البيئة بمجتمع الدراسة، فقد سحبت الباحثة عينةً عشوائيةً (احتمالية) ممثّلةً للمجتمع الدراسة.

(ب) عينة المقابلة

قامت الباحثة بتطبيق المقابلة على عينةٍ صغيرةٍ، بلغت عشر حالات، تم اختيارهم من المؤسسات التي تم تطبيق الدراسة المسحية من خلالها.

حدود الدراسة

حُدّدت هذه الدراسة بعددٍ من المحدّدات البشرية والمكانية والزمانية والموضوعية الآتية:

الحد الموضوعي: تحدّد موضوع الدراسة بالمسؤولية المجتمعية وأثرها في مكافحة الجرائم البيئية بالمجتمع السعودي.

الحد الزماني: طُبّقت هذه الدراسة عام 2023م.

الحد المكاني: اقتصرت هذه الدراسة على النطاق الجغرافي المحدد للدراسة الميدانية، المطبقة على منطقة القصيم ومحافظاتها كالآتي: (بريدة، رياض الخبراء، الأسياح، المذنب، عقلة الصقور، عنيزة، الرس، البكرية، البدائع، عيون الجواء، الشماسية، البطين، الفوراه، ضرية).

الحد البشري: اشتملت مجتمع الدراسة من الخبراء والمهتمين في مجال البيئة بمنطقة القصيم في المملكة العربية السعودية.

متغيّرات الدراسة

تعتمد الدراسة الحالية على متغيرين: متغير مستقل، ومتغير تابع.

المتغيّر المستقل: المسؤولية المجتمعية.

المتغيّر التابع: مكافحة الجرائم البيئية، وتتمثّل فيما يأتي:

-حماية المياه من التلوث.
-المحافظة على مناخ مستقر.
-الحفاظ على الحياة البحرية.
-تعزيز التنمية المستدامة.
-حماية البيئة.

أساليب المعالجة الإحصائية:

لتحقيقِ أهداف الدراسة، وتحليل البيانات التي جُمعت من خلال أداة الدراسة (المقابلة)، فقد اُستُخدم العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة؛ لمعرفة اتجاهات أفراد عينة الدراسة حول التساؤلات المطروحة وفقًا لبرنامج ماكس كيو داتا

للعلوم الاجتماعية، التي يُرمز إليها اختصارًا بالرمز (MAXQDA)، إضافة إلى تحليل الاستبانة من خلال استخدام برنامج (spss).

أولا- خصائص عينة الدراسة:

1- توزيع عينة الدراسة حسب النوع

جدول (1) توزيع عينة الدراسة حسب النوع

النوع	التكرارات	النسبة المئوية%
ذكر	637	95.9
أنثى	27	4.1
المجموع	664	%100

توضح بيانات الجدول (1) توزيع عينة الدراسة حسب النوع، وتظهر البيانات أن عينة الدراسة تتوزع بواقع 96% للذكور و4% للإناث، وهو ما يظهر تدني نسبة الإناث في عينة الدراسة مقارنةً بعينة الذكور، وربما يعود ذلك من وجهة نظر الباحثة إلى قلة عدد الإناث المشتغلين في مؤسسات مجتمع البحث بوجه عام، الأمر الذي انعكس على قلة مساهمتهم في عينة الدراسة.

2- توزيع عينة الدراسة حسب الدراسة حسب المستوى التعليمي

جدول (2) توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرارات	النسبة المئوية%
ثانوي فأقل	125	18.8
دبلوم	210	31.6
جامعي	293	44.2
ماجستير	30	4.5
دكتوراه	6	0.9
المجموع	664	%100

توضح بيانات الجدول (2) توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي، وتظهر البيانات أن 44% من عينة الدراسة من الحاصلين على مؤهل جامعي، 32% من الحاصلين على دبلوم، و19% من الحاصلين على ثانوي فأقل، إضافةً إلى ذلك هناك 4% من الحاصلين على الماجستير، و1% من الحاصلين على الدكتوراه، ومن البيانات يمكن القول: إن ارتفاع نسبة التعليم الجامعي مقارنة بباقي المستويات يعود ربما ذلك إلى أن المؤسسات التي تم سحب عينة الدراسة منها، هي مؤسسات لا تشترط درجة تعليمية عليا كشرط للتعيين، مثل: بعض المؤسسات الأخرى، ومنها: مؤسسات الجامعة.

3-توزيع عينة الدراسة حسب العمر

جدول (3) توزيع عينة الدراسة حسب العمر

فئات العمر	التكرارات	النسبة المئوية%
من 20 لأقل من 30	41	6.2
من 30 لأقل من 40	142	21.4
من 40 لأقل من 50	394	59.3
من 50 لأقل من 60	87	13.1
المجموع	664	%100

توضح بيانات الجدول (3) توزيع عينة الدراسة حسب العمر، وتوضح البيانات أن 59% من العينة تقع في الفئة العمرية ما بين أربعين إلى أقل من خمسين عاماً، في حين بلغت نسبة الذين يقعون في الفئة العمرية ما بين ثلاثين إلى أقل من أربعين عام 21%، فضلاً عن ذلك هناك 13% تقع في الفئة العمرية ما بين خمسين إلى أقل من ستين عاماً، وأخيرا هناك 6% تقع في الفئة العمرية ما بين عشرين إلى أقل من ثلاثين عاماً.

4-توزيع عينة الدراسة حسب الدخل

جدول (4) توزيع عينة الدراسة حسب فئة الدخل

فئات الدخل	التكرارات	النسبة المئوية%
أقل من 5 آلاف ريال	8	1.2
من 5 لأقل من 10 آلاف ريال	306	46.1
من 10 لأقل من 15 آلاف ريال	269	40.5
من 15 لأقل من 20 آلاف ريال	55	8.3
20 ألف ريال فأكثر	26	3.9
المجموع	664	%100

توضح بيانات الجدول (4) توزيع عينة الدراسة حسب الدخل، وتظهر البيانات أن 46% من العينة يقع دخلها ما بين خمسة آلاف إلى أقل من عشرة آلاف ريال، في حين أن 40% يقع دخلهم ما بين عشرة إلى أقل من خمسة عشر ألف ريال، و8% يتراوح دخلهم ما بين خمسة عشر إلى أقل من عشرين ألف ريال، في حين أن 4% يزيد دخلهم عن عشرين ألف ريال، وأخيرًا هناك نسبة ضئيلة بلغت 1% يقل دخلهم عن خمسة آلاف ريال.

5-توزيع عينة الدراسة حسب التخصص الدراسي(*)

جدول (5) توزيع عينة الدراسة حسب التخصص الدراسي

(*) اعتمدت الباحثة في تحديد التخصص على التصنيف السعودي الموحدة للمستويات والتخصصات التعليمية (2020م).

التخصص	التكرارات	النسبة المئوية%
علوم اجتماعية	37	5.6
الأعمال والإدارة والقانون	181	27.3
العلوم الطبيعية والرياضيات	41	6.2
تقنية الاتصالات والمعلومات	15	2.3
الهندسة والتصنيع	82	12.3
الزراعة والبيطرة	110	16.6
الصحة والرفاه	11	1.7
البيئة	36	5.4
العلوم الشرعية	26	3.9
بدون تخصص (ثانوي عام فأقل)	125	18.8
المجموع	664	%100

توضح بيانات الجدول (5) أن عينة الدراسة تتوزع على تسعة تخصصات دراسية، ووفقًا للبيانات، فإنَّ تخصص الأعمال والإدارة والقانون يأتي في الترتيب الأول بنسبة 27%، يليه تخصص الزراعة والبيطرة بنسبة 17%، ثم تخص الهندسة والتصنيع بنسبة 12% ثم تخصص العلوم الطبيعية والرياضيات بنسبة 6%، ثم العلوم الاجتماعية بنسبة 6%، ثم البيئة بنسبة 5%، ثم العلوم الشرعية بنسبة 4% ثم العلوم الطبيعية والرياضيات بنسبة 2%، ثم الصحة والرفاه بنسبة 2%،كما تظهر البيانات أن 19% من العينة بدون تخصص دراسي؛ نظرًا لأنهم حاصلين على ثانوي عام فأقل.

والملاحظ على البيانات السابقة هي انخفاض نسبة المتخصصين في علوم البيئة من بين عينة الدراسة، وبما يعود ذلك إلى عددٍ من الأسباب، منها: قلة التخصصات الأكاديمية المتعلق بالبيئة في الجامعات السعودية، فضلاً عن أن التوظيف في المؤسسات التي تم سحب عينة الدراسة منها لا تشترط التخصص الدقيق كشرط للتوظيف فيها.

6-توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة:

جدول (6) توزيع عينة الدراسة حسب التخصص الدراسي

التخصص	التكرارات	النسبة المئوية%
مراقب بيئي	61	9.2
مراقب صحي	30	4.5
مساح	35	5.3
خبير مائي	31	4.7
المستودعات ومراقبة المخزون	17	2.6
علاقات عامة	82	12.3
وحدة الموارد	51	7.7
عمليات ميدانية وتراخيص	56	8.4
خبير / فني زراعي	73	11
أمن وسلامة	56	8.4
طب وبيطرة	18	2.7

التخصص	التكرارات	النسبة المئوية%
مراقب أسواق ومشتريات	12	1.8
إداري	102	15.4
الشراكة المجتمعية	10	1.5
مختبرات	16	2.4
كاتب	14	2.1
المجموع	664	%100

توضح بيانات الجدول (6) أن عينة الدراسة حسب الوظيفة، وتظهر البيانات أن العينة تتوزع على ستة عشر وظيفةً، يأتي في المقدمة العاملون في المجال الإداري بنسبة 15%، ثم العلاقات العامة بنسبة 12%، ثم الخبير والفني الزراعي بنسبة 11%، ثم المراقب البيئي بنسبة 9%، يليه العمليات الميدانية والتراخيص والأمن والسلامة بنسبة 8% لكل منهما على حدة، ثم العاملون في وحدة الموارد بنسبة 8%، فالمساحون بنسبة 5%، ثم الخبراء في مجال المياه بنسبة 5%، إضافةً إلى ذلك هناك 4% يعملون مراقب صحي، و3% في المجال الطبي والبيطرة، و3% في المستودعات ومراقبة المخزون، و2% في المختبرات، و2% (كاتب) ، و2% مراقب أسواق ومشتريات، وأخيرًا 1% من العاملين في الشراكة المجتمعية.

7- توزيع عينة الدراسة حسب السكن:

جدول (7) توزيع عينة الدراسة حسب محل السكن

التخصص	التكرارات	النسبة المئوية%
بريدة	219	33
رياض الخبراء	17	2.6
الأسياح	16	2.4
المذنب	7	1.1
عقلة الصقور	5	.8
ضرية	5	.8
عنيزة	176	26.5
الرس	49	7.4
البكيرية	75	11.3
البدائع	25	3.8
عيون الجواء	27	4.1
الشماسية	13	2
البطين	14	2.1
الفوارة	16	2.4
المجموع	664	%100

توضح بيانات الجدول (7) أن عينة الدراسة حسب محل السكن، وتظهر البيانات أن العينة تتوزع على أربعة عشر محلاً للسكن، يأتي في المقدمة سكان بريدة بنسبة 33%، يليها سكان عنيزة بنسبة 26%، ثم البكيرية بنسبة 11%، يليها الرس بنسبة 7%، يليها عيون الجواء بنسبة 4%، ثم البدائع بنسبة 4%، ثم رياض الخبراء بنسبة 4%، يليها رياض الخبراء بنسبة 3، ثم كل من الأسياح والفوارة بنسبة 2% لكل منهما على حدة، ثم البطين بنسبة 2%، والشماسية بنسبة 2%، ثم كل من عقلة الصقور وضرية بنسبة 1% لكل منهما على حدة.

نتائج الدراسة الميدانية (الدراسة الكمية):

1-الإجابة على السؤال الأول: ما درجة توافر مؤشرات المسؤولية المجتمعية الموجّهة نحو البيئة في مجتمع البحث؟

للإجابةِ عن هذا السؤال ضمنت الدراسة أداة (الاستبانة) محورًا كاملاً، احتوى على ستة عشر عبارةً، تُعدُّ مؤشرات على درجة توفر المسؤولية المجتمعية الموجهة نحو البيئة في مجتمع البحث، والجدول التالي (8) يعرض لنتيجة الدراسة الميدانية في هذا الشأن:

جدول (8) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتقديرات عينة الدراسة لدرجة توفر مؤشرات المسؤولية المجتمعية الموجهة نحو البيئة في مجتمع البحث

م	المؤشرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	الترتيب
1	احرص على التعاون المستمر مع الدوائر البيئية المختصة لمراقبة البيئة المحيطة	2.866	.4309		
2	تسخير الإمكانات والخبرات التي تمتلكها جهة عملية لخدمة بالبيئة	2.850	.3571		
3	يجب الحرص على الحد من تأثير المخلفات البيئية	2.944	.2491		
4	أفضل اتخاذ الإجراءات التي تحد من التلوث	2.87	.3318		
5	أُويد تقديم الدعم لبعض المنظمات والهيئات المعنية بالنشاطات المتعلقة بالبيئة	2.926	.2618		
6	من الأفضل عقد شراكات مع منظمات لخدمة قضايا البيئة	2.931	.2543		
7	أسعى إلى الإسهام في مساندة مشاريع النفع العام المتعلقة بالبيئة	2.916	.2818		
8	تحرص مؤسستي على تضمين المسؤولية المجتمعية نحو البيئة في خطتها الاستراتيجية	2.885	.3188		
9	يوجد قسم يشرف على أنشطة المسؤولية المجتمعية الموجهة تجاه البيئة	2.719	.4499		

م	المؤشرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	الترتيب
10	لا يوجد برنامج موجهٌ للجمهور لدعم ممارسات المسؤولية المجتمعية نحو البيئة	2.306	.4613		
11	يتم عقد ندوات وورش عمل بشكل مستمر موجهة نحو قضايا البيئة	2.529	.4995		
12	لا تهتم مؤسستي برسم خطط وتوجهات نحو البيئة	2.251	.4340		
13	تقوم مؤسستي بتقييم ممارسات المسؤولية المجتمعية الموجهة نحو البيئة	2.700	.4587		
14	لا تشارك مؤسستي في الفعاليات العلمية المرتبطة بقضايا البيئة	2.232	.4226		
15	تعمل مؤسستي على تنمية الموارد البيئية المتاحة	2.805	.3964		
16	لا توجد خطة للطواري لدى مؤسستي لمواجهة حدوث كوارث بيئية	2.306	.4612		
الدرجة الكلية		2.6907	.19762		

وعليه يتضح من بيانات الجدول (8) أن هناك ستة عشر مؤشرًا للمسؤولية المجتمعية في مجتمع البحث، تراوحت متوسطاتها الحسابية بين (2.23 و2.93)، وهذه المتوسطات تقع بالفئتين الثالثة والثانية من فئات المتدرج الثلاثي، وتشير النتيجة السابقة إلى أن درجة موافقة أفراد عينة الدراسة على وجود مؤشرات المسؤولية المجتمعية في مجتمع الدراسة تتراوح بين (أوافق وأوافق إلى حد ما)، كما تراوح الانحراف المعياري لعبارات المحور بين (4266. إلى 2491.)، وهي قيم صغيرة تتمحور حول الواحد الصحيح، وتعطي دلالةً قويةً على تجانس استجابات أفراد العينة حول عبارات محور درجة توافر مؤشرات المسؤولية المجتمعية.

وبلغ المتوسط الحسابي العام لهذا المحور (2.69) بانحراف معياري (10762)، وهذا يدل على أن هناك موافقةً بين أفراد عينة الدراسة على درجة توافر مؤشرات المسؤولية المجتمعية في مجتمع البحث، ومن أبرز تلك المؤشرات: (الحرص على الحد من تأثير المخلفات البيئية، عقد شراكات مع منظمات لخدمة قضايا البيئة، تقديم الدعم لبعض المنظمات والهيئات المعنية بالنشاطات المتعلقة بالبيئة، الإسهام في مساندة مشاريع النفع العام المتعلقة بالبيئة).

– جاءت العبارة رقم (3)، وهي: (يجب الحرص على الحد من تأثير المخلفات البيئية) بالمرتبة الأولى، بمتوسط حسابي (2.93) وانحراف معياري (2491.)، وهذا يدل عل أن هناك موافقةً وبشدة بين الخبراء على أن الحد من تأثير المخلفات البيئية، يُعدُّ من أهم مؤشرات المسؤولية المجتمعية في مجتمع البحث.

– جاءت العبارة رقم (6)، وهي: (من الأفضل عقد الشراكات مع منظمات لخدمة قضايا البيئة) بالمرتبة الثانية، بمتوسط حسابي (2.93) وانحراف معياري (2543.)، وهذا يدل على أن هناك موافقةً وبشدة بين أفراد عينة الدراسة على أن عقد الشراكات مع المنظمات لخدمة قضايا البيئة يعدُّ من أهم أدوار المسؤولية المجتمعية.

– جاءت العبارة رقم (5)، وهي: (أؤيد تقديم الدعم لبعض المنظمات والهيئات المعنية بالنشاطات المتعلقة بالبيئة) بالمرتبة الثالثة، بمتوسط حسابي (2.92) وانحراف معياري (2618.)، وهذا يدل عل أن هناك موافقةً وبشدة بين أفراد

عينة الدراسة، على أن تقديم الدعم لبعض المنظمات والهيئات المتعلقة بالنشاطات البيئية يعدُّ من أهم مؤشرات المسؤولية المجتمعية.

– جاءت العبارة رقم (7)، وهي: (أسعى للإسهام في مساندة مشاريع النفع العام المتعلقة بالبيئة) بالمرتبة الرابعة، بمتوسط حسابي (2.91) وانحراف معياري (.2828)، وهذا يدل عل أن هناك موافقةً وبشدة بين أفراد عينة الدراسة، على أن السعي نحو مساندة مشاريع النفع العام المتعلقة بالبيئة، مثل: الحدائق والمتنزهات العامة، يعد من أهم مؤشرات المسؤولية المجتمعية في مجتمع البحث.

– جاءت العبارة رقم (15)، وهي: (تعمل مؤسستي على تنمية الموارد البيئية المتاحة) بالمرتبة التاسعة، بمتوسط حسابي (2.8) وانحراف معياري (.3964)، وهذا يدل عل أن هناك موافقة بين أفراد العينة على أن العمل المؤسسي الموجه نحو تنمية الموارد البيئية المتاحة يعدُّ من أهم مؤشرات المسؤولية المجتمعية في مجتمع البحث.

– جاءت العبارة رقم (9)، وهي: (يوجد قسم يشرف على أنشطة المسؤولية المجتمعية الموجهة تجاه البيئة) بالمرتبة العاشرة، بمتوسط حسابي (2.71) وانحراف معياري (.4499)، وهذا يدل عل أن هناك موافقةً بين أفراد عينة الدراسة، على أن وجود قسم يشرف على أنشطة المسؤولية المجتمعية الموجهة تجاه البيئة، يعدُّ من أهم مؤشرات المسؤولية المجتمعية في مجتمع البحث.

– جاءت العبارة رقم (13)، وهي: (تقوم مؤسستي بتقييم ممارسات المسؤولية المجتمعية الموجهة نحو البيئة) بالمرتبة الحادية عشرة، بمتوسط حسابي (2.70) وانحراف معياري (.4587)، وهذا يدل عل أن هناك موافقةً بين أفراد عينة الدراسة، على أن قيام المؤسسات بتقييم ممارسات المسؤولية المجتمعية الموجهة نحو البيئة، يعدُّ من أهم مؤشرات المسؤولية المجتمعية في مجتمع البحث.

– جاءت العبارة رقم (11)، وهي: (يتم عقد ندوات وورش عمل بشكل مستمر موجهة نحو قضايا البيئة) بالمرتبة الثانية عشرة، بمتوسط حسابي (2.52) وانحراف معياري (.4995)، وهذا يدل عل أن هناك موافقةً بين أفراد عينة الدراسة، على أن عقد الندوات وورش العمل المستمر والموجهة نحو قضايا البيئة، يعدُّ من أهم مؤشرات المسؤولية المجتمعية في مجتمع البحث.

وبين العبارات التي حصلت على أعلى درجات والعبارات التي حصلت على أقل درجات، هناك أربع عبارات جاءت جميعها عند مستوى (مرتفع)، إذ تراوحت متوسطاتها الحسابية بين (2.85 إلى 2.88)، وهي على النحو التالي:

- العبارة رقم (8)، وهي: (تحرص مؤسستي على تضمين المسؤولية المجتمعية نحو البيئة في خطتها الاستراتيجية) بمتوسط حسابي (2.88) وانحراف (.3188).
- العبارة رقم (4)، وهي: (أفضل اتخاذ الإجراءات التي تحد من التلوث) بمتوسط حسابي (2.87) وانحراف (.3318).
- العبارة رقم (1)، وهي: (أحرص على التعاون المستمر مع الدوائر البيئية المختصة لمراقبة البيئة المحيطة) بمتوسط حسابي (2.86) وانحراف معياري (.3409).
- العبارة رقم (2) وهي (تسخير الإمكانات والخبرات التي تمتلكها جهة عملي لخدمة البيئة) بمتوسط حسابي (2.85) وانحراف معياري (.3571).

وعلى الرغم من أن الاتجاه العام لدرجة تحقق مؤشرات المسؤولية المجتمعية في مجتمع الدراسة جاء عند مستوى مرتفع، وهو أمر مرضٍ للغاية، إلا أن البيانات الميدانية، أظهرت أن هناك بعض المؤشرات التي لم تحظَ بالتقدير المرتفع من قِبل أفراد عينة البحث، ومن ثَمَّ يجب أخذها بعين الاعتبار عند صناعة أي سياسات أو برامج تتعلق بالمسؤولية المجتمعية في مجتمع البحث، وهذه المؤشرات تتعلق بالموضوعات التالية:

أ. البرامج الموجهة نحو الجمهور بهدف دعم ممارسات المسؤولية المجتمعية نحو البيئة.
ب. عدم وجود خطة للطوارئ لمواجهة حدوث الكوارث البيئية.
ت. عدم الاهتمام برسم خطط وتوجهات تتعلق بالبيئة.
ث. الأحجام عن المشاركة في الفعاليات العلمية المرتبطة بقضايا البيئة.

وقد جاءت استجابات المقابلات المتعمقة التي قامت بها الباحثة معززةً ومتفقةً مع نتائج الدراسة الكمية، حيث أجمعت حالات الدراسة العشر على أن هناك عدداً من المؤشرات المهمة التي تؤكد على مؤشرات المسؤولية المجتمعية في المؤسسات التي يعملون بها، وهي:

أ. وجود العديد من الشراكات مع مؤسسات المجتمع الأخرى مما لها علاقة أو اهتمام بقضايا البيئة.
ب. وجود توجه قوي نحو مساندة مشاريع النفع العام من قبل كل مؤسسات المجتمع الحكومية والأهلية والخاصة.
ت. تعمل المؤسسات في مجتمع الدراسة على تنمية الموارد البيئة المتوفرة.
ث. وجود أقسام متخصصة تشرف على برامج وأنشطة المسؤولية المجتمعية.
ج. التزام المؤسسات بمراجعة وتقييم الأنشطة المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية الموجهة نحو المحافظة على البيئة.
ح. المشاركة في الفعاليات المحلية والدولية المعنية بالشأن البيئي.

وفيما يلي بعض نصوص الحالات التي تؤكد على النتائج السابقة:

–تقول الحالة (1): "يوجد العديد من الممارسات التي تصب في مجال المسؤولية المجتمعية ودورها في الحفاظ على البيئة، والتفاعل مع ما تطرحه من مشكلات وتحديات، خاصة أن هناك تزايداً مستمراً في حركة النمو العمراني في كل المحافظات التابعة لمنطقة القصيم، وكل المؤسسات تتكاتف وتقوم بينها شركات لأجل البيئة، منها على سبيل المثال: وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان، والجمعيات العمومية، وإمارة منطقة القصيم، هذه الجهات تتعاون فيما بينها، وأيضا تقوم بتقديم الدعم المالي، وتوفير بعض الإمكانيات للمواقع والنشاطات البيئية".

–تقول الحالة (2): "تعمل كل المؤسسات الموجودة سواءً الحكومية منها أو الخاصةً على توحيد جهودها تنسق أنشطتها فيما يتعلق بالعمل البيئي، وتضع تلك المؤسسات هدفا أساسياً تسعى إلى تحقيقه، وهو العمل على رفع الأثر البيئي وتحسين قدراتها والعمل على تنمية مواردها وتحقيق الاستدامة فيها، وفي مقدمة تلك المؤسسات يأتي المركز الوطني للرقابة والالتزام البيئي، والجمعيات الخيرية، ومؤسسات أخرى عديدة تتعاون معًا في قضايا البيئة، منها على سبيل المثال إعادة التدوير للمخلفات، مشروعات التشجير، وغيرها من أنشطة متنوعة تعبر عن المسؤولية المجتمعية لهذه المؤسسات في الحفاظ على البيئة ودعم مقوماتها".

– تقول الحالة الثالثة: "تلتزم كل المؤسسات بمراجعة ومتابعة الأنشطة الموجهة نحو البيئة وبشكل دوري، فهناك مثلا المركز الوطني للرقابة والالتزام البيئي، والجهات الأمنية، ومركز تنمية الغطاء النباتي، ومكافحة التصحر، ومركز تنمية الحياة الفطرية وإنمائها، كل هذه الجهات تعمل معًا على مراجعة أنشطة الاستدامة البيئية، وأيضا تقوم ما يتم من مشروعات تستهدف البيئة".

–وتقول الحالة الرابعة: "واحد من أهم الأدوار التي تعبر عن المسؤولية المجتمعية نحو البيئة، وهو ما تقوم به المؤسسات المعنية بالبيئة من أدوار في مجال الحفاظ على البيئة، وأيضا في رفع الوعي البيئي بين المواطنين، وعمل الخطط والدراسات لمؤشر المسؤولية المجتمعية نحو البيئة، والحفاظ على المرافق العامة كالحدائق وإزالة التشوهات

البصرية، كل تلك الأمور تعبر عن التزام هذه المؤسسات بقضايا البيئة، وتظهر المسؤولية المجتمعية لها في مجال الحفاظ على المقدرات البيئية".

وتقول الحالة الخامسة: "تقوم المؤسسات في مجتمعنا بالعديد من الأدوار التي تعبر عن إجراءات المسؤولية المجتمعية في الحفاظ على البيئة، منها مثلاً مخالفة المتعديين على نظام البيئة من حيث الرعي والاحتطاب والقيام بحملات التشجير، ونشر الوعي وإقامة الدورات التدريبية التي تستهدف نشر الاهتمام بقضايا البيئة بين الجمهور العادي غير المتخصص، وإعادة التشجير داخل المرافق الحكومية وفي الشوارع وغيرها".

وتقول الحالة السادسة: "تعد الشراكة المجتمعية من أهم الأدوار التي تقوم بها المؤسسات هنا وتعبر عن مسؤولياتها المجتمعية المتعددة تجاه البيئة وقضاياها، على اختلاف هذه القضايا، من الأنشطة المهمة والمعبرة العمل على تحقيق أكبر استفادة ممكنة من المياه المجددة بالاستزراع وزيادة الغطاء النباتي، وأعمال التشجير، الحفاظ على التنوع الإحيائي والحد من التلوث ومبادرات التوعية البيئية".

وتقول الحالة السابعة: "تم إدراج قضايا البيئة بشكل قوي ضمن برامج ومخططات المركز الذي أعمل به؛ لأنها هدف أساسي بالنسبة لنشاط المركز، إضافةً إلى أهميتها بالنسبة للمجتمع، وتعد أدوارها جزءاً مهماً ودالاً على ما يقوم به المركز من أنشطة تعبر عن مسؤوليته المجتمعية نحو البيئة والمجتمع".

وتقول الحالة الثامنة:" يقوم المركز بعددٍ من الفعاليات والأنشطة المعبرة عن التزامه بالمسؤولية المجتمعية نحو البيئة، منها الحملات التطوعية سواء كانت حملاتِ تنظيفٍ أو تشجيرٍ أو نشرِ بذور، أو إقامة الندوات والفعاليات المجتمعية لنشر الوعي البيئي، أو العمل على ترشيد الطاقة داخل المباني، وإقامة المعارض التوعوية بالمجمعات التجارية، والمشاركة في المناسبات والفعاليات المتعلقة بالبيئة، مثل: يوم البيئة العالمي، يوم التمر العربي، يوم الأرض، الهواء النقي".

2- الإجابة على السؤال الثاني: ما درجة مساهمة المسؤولية المجتمعية في مكافحة الجرائم البيئية بالمجتمع السعودي؟ ويتفرّع من هذا السؤال البنود الآتية:

أ. مكافحة الجرائم المتعلقة بتلوث البيئة.

ب. مكافحة الجرائم المتعلقة بالمناخ.

ت. مكافحة الجرائم المتعلقة بالحفاظ على الحياة البحرية.

ث. مكافحة الجرائم التي تتعلق باستدامة المدن.

ج. مكافحة الجرائم المتعلقة بالحياة البرية.

ح. مكافحة الجرائم المتعلقة باستدامة الطاقة.

تعرض الباحثة فيما يلي للإجابة على التساؤل العام (الثاني)، ثم تعرض النتائج الفرعية للأسئلة التي تندرج تحت هذا التساؤل العام:

جدول (9) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتقديرات عينة الدراسة لدرجة مساهمة المسؤولية المجتمعية في مكافحة الجرائم البيئية بالمجتمع السعودي

م	المحاور الفرعية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	الترتيب
1	مكافحة الجرائم المتعلقة بتلوث البيئة	2.7929	.30637	مرتفع	الأول
2	مكافحة الجرائم المتعلّقة بالمناخ	2.6111	.39962	مرتفع	الخامس
3	مكافحة الجرائم المتعلّقة بالحفاظ على الحياة البحرية	2.6346	.31436	مرتفع	الرابع
4	مكافحة الجرائم التي تتعلّق باستدامة المدن	2.7645	.28403	مرتفع	الثاني
5	مكافحة الجرائم المتعلّقة بالحياة البرية	2.7281	.35353	مرتفع	الثالث
6	مكافحة الجرائم المتعلّقة باستدامة الطاقة	2.6061	.38347	مرتفع	السادس
الدرجة الكلية للمحور		2.6971	.28621	مرتفع	

توضح بيانات الجدول (9) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتقديرات عينة الدراسة للدرجة الكلية؛ لمساهمة المسؤولية المجتمعية في مكافحة الجرائم البيئية في المجتمع السعودي، وتظهر البيانات أن هناك ستة مجالات تنشط فيها المسؤولية المجتمعية في مكافحة الجرائم البيئية في مجتمع البحث، وجاءت كل هذه المجالات عند مستوى (مرتفع)، حيث زادت المتوسطات الحسابي لها عن (2.34) ووفقًا لدرجة الحد القطعي (جدول 5) فإنَّ مساهمة المسؤولية المجتمعية في مكافحة الجرائم البيئية بالمجتمع السعودي تتمتع بدرجةٍ كبيرةٍ من الفعالية، وهو ما يتأكد من خلال الدرجة الكلية لهذا المحور من الدراسة التي جاءت عند مستوى (مرتفع)؛ وذلك بمتوسط حسابي بلغ (2.69) وانحراف معياري (.2861).

ووفقًا لدرجة المتوسط الحسابي، فإنَّ المجالات التي تنشط فيها المسؤولية المجتمعية في مكافحة الجرائم البيئية في مجتمع الدراسة جاءت مرتبةً من الأعلى إلى الأدنى على النحو التالي:

أ. في الترتيب الأول جاءت المسؤولية المجتمعية في مكافحة الجرائم المتعلقة بتلوث البيئة بمتوسط حسابي بلغ (2.79).

ب. في الترتيب الثاني جاءت المسؤولية المجتمعية في مكافحة الجرائم التي تتعلق باستدامة المدن بمتوسط حسابي (2.76).

ت. في الترتيب الثالث جاءت المسؤولية المجتمعية في مكافحة الجرائم المتعلقة بالحياة البرية بمتوسط حسابي (2.72).

ث. في الترتيب الرابع جاءت المسؤولية المجتمعية في مكافحة الجرائم المتعلقة بالحفاظ على الحياة البحرية بمتوسط حسابي (2.63).

ج. في الترتيب الخامس جاءت المسؤولية المجتمعية في مكافحة الجرائم المتعلقة بالمناخ بمتوسط حسابي (2.61).

ح. في الترتيب السادس جاءت المسؤولية المجتمعية في مكافحة الجرائم المتعلقة باستدامة الطاقة بمتوسط حسابي (2.60).

وتمثل النتائج السابق الدرجة الكلية للمجالات التي تنشط فيها المسؤولية المجتمعية في مكافحة الجرائم الموجهة نحو البيئة، وتعرض الباحثة فيما يلي تفاصيل تلك الأدوار حسب المجالات السابقة:

2-1 دور المسؤولية المجتمعية المتعلق بمكافحة الجرائم في مجال تلوث البيئة

جدول (10) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتقديرات عينة الدراسة، لدرجة مساهمة المسؤولية المجتمعية في مكافحة الجرائم المتعلقة بالتلوث البيئي

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	الترتيب
1	تلتزم المؤسسة بالتشريعات الخاصة بتلوث البيئة	2.848	.3596	مرتفع	الثاني
2	تلتزم المؤسسة بقوانين المحافظة على البيئة من التلوث	2.862	.3453	مرتفع	الأول
3	تشارك المؤسسة في المبادرات الخاصة بمكافحة تلوث البيئة	2.816	.3878	مرتفع	الرابع
4	تدعم المؤسسة المنتجات الصديقة للبيئة	2.750	.4336	مرتفع	السادس
5	تراعي المؤسسة الإجراءات المتبعة للحفاظ على البيئة من التلوث	2.828	.3776	مرتفع	الثالث
6	تحظر المؤسسة أي ممارسات تهدد البيئة بالتلوث	2.756	.4300	مرتفع	الخامس
7	تفرض المؤسسة على عملائها قيوداً صارمةً فيما يتعلق بتلوث البيئة	2.732	.4435	مرتفع	الثامن
8	تراعي مؤسستي الأساليب العلمية في التخلص من النفايات	2.747	.4352	مرتفع	السابع
الدرجة الكلية للمحور		2.7929	.30637	مرتفع	

توضح بيانات الجدول (10) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتقديرات عينة الدراسة لدور المسؤولية المجتمعية المتعلق بمكافحة الجرائم في مجال التلوث البيئي، وتظهر البيانات أن هناك ثمانية أدوار للمسؤولية المجتمعية في هذا المجال، ووفقاً لدرجة المتوسط الحسابي، فقد جاءت كل هذه الأدوار عند مستوى (مرتفع) إذ زادت متوسطاتها الحسابية جميعًا عن (2.34)، ووفقا لدرجة الحد القطعي، فإنّ هذه الأدوار تتمتع بدرجة مرتفعة.

وفضلا عن ذلك جاء المتوسط العام لهذا المحور من محاور المسؤولية المجتمعية في مجال البيئة عند مستوى (مرتفع)، حيث حصلت الدرجة الكلية على متوسط حسابي، بلغ (2.79)، وهو ما يعني أن ثمةَ إجماعٍ بين أفراد عينة الدراسة على أن المسؤولية المجتمعية في مجتمع الدراسة تقوم بدورٍ مهم في مجال مكافحة الجرائم المتعلقة بتلوث البيئة.

ووفقاً للمتوسط الحسابي، جاءت أدوار المسؤولية المجتمعية في مجال مكافحة الجرائم المتعلقة بتلوث البيئة من الأعلى إلى الأدنى على النحو التالي:

أ. في الترتيب الأول جاء دورها في الالتزام بقوانين المحافظة على البيئة من التلوث بمتوسط حسابي (2.86).

ب. في الترتيب الثاني جاء دورها في الالتزام بالتشريعات الخاصة بتلوث البيئة بمتوسط حسابي (2.84).

ت. في الترتيب الثالث جاء دورها في مراعاة الإجراءات المتبعة للحفاظ على البيئة من التلوث بمتوسط حسابي (2.81).

ث. في الترتيب الرابع جاء دورها في المشاركة في المبادرات الخاصة بمكافحة تلوث البيئة بمتوسط حسابي (2.81).

ج. في الترتيب الخامس جاء دورها في حظر أي ممارسات تهدد البيئة بمتوسط حسابي (2.75) وانحراف معياري (4300).

ح. في الترتيب السادس جاء دورها في دعم المنتجات الصديقة للبيئة بمتوسط حسابي (2.75) وانحراف معياري (4336).

خ. في الترتيب السابع جاء دورها في مراعاة الأساليب العلمية في التخلص من النفايات بمتوسط حسابي (2.74).

د. في الترتيب الثامن والأخير جاء دورها في فرضِ قيودٍ صارمةٍ على العملاء فيما يتعلق بتلوث البيئة بمتوسط حسابي (2.73).

2-2 دور المسؤولية المجتمعية المتعلق بمكافحة الجرائم التي تتعلق باستدامة المدن

جدول (11) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتقديرات عينة الدراسة، لدرجة مساهمة المسؤولية المجتمعية في مكافحة الجرائم المتعلقة باستدامة المدن

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	الترتيب
1	تساهم المؤسسة مع الجهات ذات العلاقة في المحافظة على تحسين ونظافة المدن	2.870	.3367	مرتفع	الأول
2	تساهم مؤسستي في البرامج التي تستهدف تشجير المدن	2.791	.4067	مرتفع	الثالث
3	تلبي مؤسستي حاجات المواطنين للخدمات الأساسية	2.809	.3931	مرتفع	الثاني
4	تلتزم مؤسستي بتطبيق الكود السعودي للإنشاءات في مشروعاتها	2.708	.4551	مرتفع	السادس
5	تشارك مؤسستي في تصميم مشروعات التخطيط الحضري	2.735	.4415	مرتفع	الخامس
6	تشترط مؤسستي التزام المواطنين بشروط البناء لمدها بخدماتها	2.768	.4223	مرتفع	الرابع
7	تدعم مؤسستي المباني صديقة البيئة	2.670	.4707	مرتفع	السابع
الدرجة الكلية للمحور		2.7645	.28403	مرتفع	

توضح بيانات الجدول (11) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتقديرات عينة الدراسة؛ لدور المسؤولية المجتمعية المتعلق بمكافحة الجرائم التي تتعلق باستدامة المدن، وتظهر البيانات أن هناك سبعةَ أدوارٍ للمسؤولية المجتمعية في هذا المجال، ووفقاً لدرجة المتوسط الحسابي، فقد جاءت كل هذه الأدوار عند مستوى (مرتفع) إذ زادت متوسطاتها الحسابية جميعًا عن (2.34)، ووفقا لدرجة الحد القطعي، فإنّ هذه الأدوار تتمتع بدرجة مرتفعة.

وفضلا عن ذلك جاء المتوسط العام لهذا المحور من محاور المسؤولية المجتمعية في مجال مكافحة الجرائم التي تتعل باستدامة المدن عند مستوى (مرتفع)، حيث حصلت الدرجة الكلية على متوسط حسابي، بلغ (2.76)، وهو ما يعني أن ثمة إجماع بين أفراد عينة الدراسة على أن المسؤولية المجتمعية في مجتمع الدراسة تقوم بدورٍ مهم في مجال مكافحة الجرائم المتعلقة باستدامة المدن.

ووفقاً للمتوسط الحسابي جاءت أدوار المسؤولية المجتمعية في مجال مكافحة الجرائم المتعلقة بمكافحة جرائم استدامة المدن من الأعلى إلى الأدنى على النحو التالي:

أ. في الترتيب الأول جاء دور المساهمة مع الجهات الرقابية ذات العلاقة في الحفاظ على تحسين ونظافة المدن بمتوسط حسابي (2.87).

ب. في الترتيب الثاني جاء دور تلبية حاجات المواطنين الأساسية (مياه، كهرباء، صرف صحي.. إلخ) بمتوسط حسابي (2.80).

ت. في الترتيب الثالث جاء دور المساهمة في البرامج التي تستهدف تشجير المدن بمتوسط حسابي (2.79).

ث. في الترتيب الرابع جاء دور إلزام المواطنين بشروط البناء لمدها بالخدمات بمتوسط حسابي (2.76).

ج. في الترتيب الخامس جاء دورها في المشاركة في مشروعات التخطيط الحضري، بمتوسط حسابي (2.73).

ح. في الترتيب السادس جاء دورها في الالتزام بتطبيق الكود السعودي للإنشاءات في مشروعاتها، بمتوسط حسابي (2.70).

خ. في الترتيب السابع جاء دورها في دعم المباني صديقة البيئة، بمتوسط حسابي (2.67).

3-2 دور المسؤولية المجتمعية المتعلق بمكافحة الجرائم المتعلقة بالحياة البرية

جدول (12) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتقديرات عينة الدراسة، لدرجة مساهمة المسؤولية المجتمعية في مكافحة الجرائم المتعلقة بالحياة البرية

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	الترتيب
1	تحرص مؤسستي على دعم الأنشطة المعززة للحياة البرية	2.659	.4745	مرتفع	الخامس
2	تشارك مؤسستي في الأنشطة الموجهة لحماية البيئة	2.855	.3524	مرتفع	الأول
3	ترفض مؤسستي أي الاتجار غير المشروع بالأنواع البرية	2.689	.4633	مرتفع	الرابع
4	ترفض مؤسستي الاستغلال غير المشروع للغابات (الأشجار البرية)	2.743	.4372	مرتفع	الثالث
5	ترفض مؤسستي أنشطة الصيد غير المشروع التي قد يقوم بها البعض	2.773	.4189	مرتفع	الثاني
6	تشارك مؤسستي في الجهود المبذولة لحماية الحياة الفطرية	042.6	.4775	مرتفع	السادس
الدرجة الكلية للمحور		2.7281	.35353	مرتفع	

توضح بيانات الجدول (12) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتقديرات عينة الدراسة، لدور المسؤولية المجتمعية المتعلق بمكافحة الجرائم المتعلقة بالحياة البرية، وتظهر البيانات أن هناك ستة أدوار للمسؤولية المجتمعية في هذا المجال، ووفقاً لدرجة المتوسط الحسابي، فقد جاءت كل هذه الأدوار عند مستوى (مرتفع) إذ زادت متوسطاتها الحسابية جميعًا عن (2.34)، ووفقا لدرجة الحد القطعي، فإنَّ هذه الأدوار تتمتع بدرجة مرتفعة.

وفضلاً عن ذلك جاء المتوسط العام لهذا المحور من محاور المسؤولية المجتمعية في مجال مكافحة الجرائم التي تتعلق بالحياة البرية عند مستوى (مرتفع)، حيث حصلت الدرجة الكلية على متوسط حسابي، بلغ (2.72)، وهو ما يعني أن ثمةَ إجماع بين أفراد عينة الدراسة على أن المسؤولية المجتمعية في مجتمع الدراسة تقوم بدورٍ مهمٍ في مجال مكافحة الجرائم المتعلقة بالحياة البرية.

ووفقًا للمتوسط الحسابي، جاءت أدوار المسؤولية المجتمعية في مجال مكافحة الجرائم المتعلقة بالحياة البرية من الأعلى إلى الأدنى على النحو التالي:

أ. في الترتيب الأول جاء دورها في الأنشطة الموجهة لحماية البيئة، بمتوسط حسابي (2.85).

ب. في الترتيب الثاني جاء دور رفض أنشطة الصيد غير المشروع التي قد يقوم بها البعض، بمتوسط حسابي (2.77).

ت. في الترتيب الثالث جاء دورها في رفض الاستغلال غير المشروع للغابات (الأشجار البرية) بمتوسط حسابي (2.74).

ث. في الترتيب الرابع جاء دورها في رفض الاتجار غير المشروع بالأنواع البرية، بمتوسط حسابي (2.68).

ج. في الترتيب الخامس جاء دورها في الحرص على دعم الأنشطة المعززة للحياة البرية، بمتوسط حسابي (2.65).

ح. في الترتيب السادس جاء دورها في الجهود المبذولة لحماية الحياة الفطرية، بمتوسط حسابي (2.64).

4-2 دور المسؤولية المجتمعية المتعلق بمكافحة الجرائم المتعلقة بالحفاظ على الحياة البحرية

جدول (13) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتقديرات عينة الدراسة، لدرجة مساهمة المسؤولية المجتمعية في مكافحة الجرائم المتعلقة بالحفاظ على الحياة البحرية

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	الترتيب
1	تدعم مؤسستي توجه الدولة للمحافظة على التنوع ا لأحيائي	2.763	.4257	مرتفع	الأول
2	تدعم مؤسستي الاستخدام المستدام للموارد البحرية	2.620	.4857	مرتفع	الثالث
3	تدعم مؤسستي برامج تنظيف الشواطئ	2.598	.4906	مرتفع	الخامس
4	لا تشجع مؤسستي التخلص من النفايات عبر المجاري البحرية	202.5	.4935	مرتفع	السابع
5	لا تشجع مؤسستي عمليات الصيد الجائر	2.607	.4888	مرتفع	الرابع
6	تدعم مؤسستي برامج الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة التي تزيد من حموضة المياه	862.5	.4908	مرتفع	السادس
7	تلتزم مؤسستي بالقوانين التي تتعلق بالنظام البيئي البحري	2.673	.4694	مرتفع	الثاني
الدرجة الكلية للمحور		2.6346	.31436	مرتفع	

توضح بيانات الجدول (13) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتقديرات عينة الدراسة لدور المسؤولية المجتمعية المتعلق بمكافحة الجرائم المتعلقة بالحفاظ على الحياة البحرية، وتظهر البيانات أن هناك سبعة أدوار للمسؤولية المجتمعية في هذا المجال، ووفقاً لدرجة المتوسط الحسابي، فقد جاءت كل هذه الأدوار عند مستوى (مرتفع)، إذ زادت متوسطاتها الحسابية جميعًا عن (2.34)، ووفقاً لدرجة الحد القطعي، فإنّ هذه الأدوار تتمتع بدرجة مرتفعة.

وفضلاً عن ذلك جاء المتوسط العام لهذا المحور من محاور المسؤولية المجتمعية في مجال مكافحة الجرائم التي تتعلق بالحياة البحرية عند مستوى (مرتفع)، حيث حصلت الدرجة الكلية على متوسط حسابي، بلغ (2.63)، وهو ما يعني أن ثمة إجماع بين أفراد عينة الدراسة على أن المسؤولية المجتمعية في مجتمع الدراسة تقوم بدورٍ مهمٍ في مجال مكافحة الجرائم المتعلقة بالحياة البحرية.

ووفقاً للمتوسط الحسابي، جاءت أدوار المسؤولية المجتمعية في مجال مكافحة الجرائم المتعلقة بالحياة البحرية من الأعلى إلى الأدنى على النحو التالي:

أ.في الترتيب الأول جاء دورها في دعم توجه الدولة للمحافظة على التنوع الأحيائي، بمتوسط حسابي (2.76).

ب.في الترتيب الثاني جاء دوها في الالتزام بالقوانين التي تتعلق بالنظام البيئي البحري، بمتوسط حسابي (2.67).

ت.في الترتيب الثالث جاء دورها في دعم الاستخدام المستدام للموارد البحرية، بمتوسط حسابي (2.62).

ث.في الترتيب الرابع جاء دورها في عدم تشجيع الصيد الجائر، بمتوسط حسابي (2.60).

ج. في الترتيب الخامس جاء دورها في دعم برامج تنظيف الشواطئ، بمتوسط حسابي (2.59).

ح. في الترتيب السادس جاء دورها في دعم برامج الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة، بمتوسط حسابي (2.56).

خ. في الترتيب السابع جاء دورها في عدم تشجيع التخلص من النفايات عبر المجاري البحرية، بمتوسط حسابي (2.50).

5-2 دور المسؤولية المجتمعية المتعلق بمكافحة الجرائم المتعلقة بالمناخ

جدول (14) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتقديرات عينة الدراسة لدرجة مساهمة المسؤولية المجتمعية في مكافحة الجرائم المتعلقة بالمناخ

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	الترتيب
1	تعمل مؤسستي على المشاركة في جهود خفض وتقليل الانبعاث الكربوني	2.625	.4844	مرتفع	الرابع
2	تتيح مؤسستي أساليب عمل تقلل من الاحتباس الحراري	2.498	.5004	مرتفع	السادس
3	تدعم مؤسستي الأنشطة التي تدعم العمل المناخي	2.644	.4793	مرتفع	الثالث
4	تحترم مؤسستي كل القوانين الخاصة بتغير المناخ	2.694	.4612	مرتفع	الثاني
5	تدعم مؤسستي الأنشطة البحثية المتعلقة بالمناخ	2.502	.5004	مرتفع	الخامس
6	تدعم مؤسستي مبادرات الدولة الخاصة بمعالجة التغير المناخي	2.702	.4575	مرتفع	الاول
الدرجة الكلية للمحور		2.6111	.39962	مرتفع	

توضح بيانات الجدول (14) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتقديرات عينة الدراسة، لدور المسؤولية المجتمعية المتعلق بمكافحة الجرائم المتعلقة بالمناخ، وتظهر البيانات أن هناك ستة أدوار للمسؤولية المجتمعية في هذا المجال، ووفقًا لدرجة المتوسط الحسابي، فقد جاءت كل هذه الأدوار عند مستوى (مرتفع) إذ زادت متوسطاتها الحسابية جميعاً عن (2.34)، ووفقًا لدرجة الحد القطعي، فإنَّ هذه الأدوار تتمتع بدرجة مرتفعة.

وفضلاً عن ذلك جاء المتوسط العام لهذا المحور من محاور المسؤولية المجتمعية في مجال مكافحة الجرائم التي تتعلق بالمناخ (مرتفع)، حيث حصلت الدرجة الكلية على متوسط حسابي، بلغ (2.61)، وهو ما يعني أن ثمة إجماع بين أفراد عينة الدراسة، على أن المسؤولية المجتمعية في مجتمع الدراسة تقوم بدورٍ مهمٍ في مجال مكافحة الجرائم المتعلقة بالمناخ.

ووفقًا للمتوسط الحسابي جاءت أدوار المسؤولية المجتمعية في مجال مكافحة الجرائم المتعلقة بالمناخ من الأعلى إلى الأدنى على النحو التالي:

أ. في الترتيب الأول جاء دورها في دعم مبادرات الدولة الخاصة بمعالجة التغير المناخي، بمتوسط حسابي (2.70).
ب. في الترتيب الثاني جاء دورها في احترام كل القوانين الخاصة بتغيير المناخ، بمتوسط حسابي (2.69).
ت. في الترتيب الثالث جاء دورها في دعم الأنشطة التي تدعم العمل المناخي، بمتوسط حسابي (2.64).
ث. في الترتيب الرابع جاء دورها في المشاركة في جهود خفض وتقليل الانبعاث الكربوني، بمتوسط حسابي (2.62).
ج. في الترتيب الخامس جاء دورها في دعم الأنشطة البحثية المتعلقة بالمناخ، بمتوسط حسابي (2.50).
ح. في الترتيب السادس جاء دورها في إتاحة أساليب عمل تقلل من الاحتباس الحراري، بمتوسط حسابي (2.49).

6-2 دور المسؤولية المجتمعية المتعلق بمكافحة الجرائم المتعلقة باستدامة الطاقة

جدول (15) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتقديرات عينة الدراسة، لدرجة مساهمة المسؤولية المجتمعية في مكافحة الجرائم المتعلقة باستدامة الطاقة

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	الترتيب
1	تدعم مؤسستي الأجهزة والمعدات التي تعمل بالطاقة المتجددة، مثل: الألواح الشمسية	2.481	.5000	مرتفع	الخامس
2	تحرص مؤسستي على ترشيد استهلاك الطاقة	2.752	.4320	مرتفع	الأول
3	تستخدم مؤسستي في مبانيها مواد عازلة لتخفيف درجة الحرارة	2.652	.4767	مرتفع	الثاني
4	تدعم مؤسستي البرنامج الوطني لكفاءة الطاقة	2.610	.4881	مرتفع	الثالث
5	تتبع مؤسستي نظام التصميم المتكامل في أبنيتها لاستخدام ضوء الشمس للحد من الطلب على الكهرباء	2.537	.4990	مرتفع	الرابع
الدرجة الكلية للمحور		2.6061	.38347	مرتفع	

توضح بيانات الجدول (15) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتقديرات عينة الدراسة، لدور المسؤولية المجتمعية المتعلق بمكافحة الجرائم المتعلقة باستدامة الطاقة، وتظهر البيانات أن هناك خمسة أدوار للمسؤولية المجتمعية في هذا المجال، ووفقًا لدرجة المتوسط الحسابي، فقد جاءت كل هذه الأدوار عند مستوى (مرتفع) إذ زادت متوسطاتها الحسابية جميعًا عن (2.34)، ووفقاً لدرجة الحد القطعي، فإنَّ هذه الأدوار تتمتع بدرجة مرتفعة.

وفضلاً عن ذلك جاء المتوسط العام لهذا المحور من محاور المسؤولية المجتمعية في مجال مكافحة الجرائم التي تتعلق باستدامة الطاقة (مرتفع)، حيث حصلت الدرجة الكلية على متوسط حسابي بلغ (2.60)، وهو ما يعني أن ثمة إجماع بين أفراد عينة الدراسة، على أن المسؤولية المجتمعية في مجتمع الدراسة تقوم بدورٍ مهمٍ في مجال مكافحة الجرائم المتعلقة باستدامة الطاقة.

ووفقًا للمتوسط الحسابي، جاءت أدوار المسؤولية المجتمعية في مجال مكافحة الجرائم المتعلقة باستدامة الطاقة من الأعلى إلى الأدنى على النحو التالي:

أ. في الترتيب الأول جاء دورها في الحرص على ترشيد استهلاك الطاقة، بمتوسط حسابي (2.75).
ب. في الترتيب الثاني جاء دورها في استخدام المواد العازلة في مبانيها لتخفيف درجة الحرارة، بمتوسط حسابي (2.65).

ت. في الترتيب الثالث جاء دورها في دعم البرنامج الوطني لكفاءة الطاقة، بمتوسط حسابي (2.61).

ث. في الترتيب الرابع جاء دورها في اتباع نظام التصميم المتكامل في أبنيتها لاستخدام ضوء الشمس للحد من الطلب على الكهرباء، بمتوسط حسابي (2.53).

ج. في الترتيب الخامس جاء دورها في دعم الأجهزة الكهربائية والمعدات التي تعمل بالطاقة المتجددة، بمتوسط حسابي (2.48).

وقد جاءت نتائج تحليل بيانات المقابلة متفقة تماما مع ما خلُصت إليه الدراسة الكمية فيما يتعلق بمساهمة المسؤولية المجتمعية في مكافحة الجرائم البيئية في مجتمع البحث، حث أجمعت حالات الدراسة العشرة على أن المسؤولية المجتمعية في مجتمع الدراسة تقوم بعددٍ من الأدوار تساهم في مكافحة الجرائم البيئية، وهي على النحو التالي:

أ. مكافحة الجرائم المتعلقة بتلوث البيئة، وذلك من خلال الالتزام بالقوانين الخاصة بالبيئة، والمشاركة في المبادرات والفعاليات الخاصة بالتلوث البيئي، ودعم المؤسسات الصديقة للبيئة، واتباع الإجراءات الخاصة بالحفاظ على البيئة من التلوث، والتعامل الآمن مع النفايات.

ب. مكافحة الجرائم المتعلقة بالمناخ، من المشاركة في جهود الحفاظ على المناخ، ودعم الأنشطة المتعلقة بالمناخ، ودعم البحث العلمي المتصل بالمناخ، ودعم مبادرات الدولة الخاصة بالتغير المناخي.

ت. مكافحة الجرائم المتعلّقة بالحفاظ على الحياة البحرية من خلال الموقف من الصيد الجائر، والحد من انبعاثات الغازات الدفيئة.

ث. مكافحة الجرائم التي تتعلّق باستدامة المدن من خلال تحسين نظافة المدن، تشجير المدن، إمداد المساكن بالخدمات الأساسية من ماء وكهرباء وغيرها، والالتزام بالكود السعودي في مشروعاتكم، والمشاركة في تصميم المخططات الحضرية للأحياء الجديدة، ودعم المباني الصديقة للبيئة.

ج. مكافحة الجرائم المتعلّقة بالحياة البرية من خلال دعم الأنشطة المعززة للحياة البرية، رفض الاتجار غير المشروع بالأنواع البرية، رفض الاستغلال الجائر للغطاء النباتي (الاحتطاب)، ومشاركة مؤسسات المجتمع الأخرى في حماية الحياة الفطرية.

ح. مكافحة الجرائم المتعلّقة باستدامة الطاقة من خلال استخدام المعدات والأجهزة التي تعمل بالطاقة النظيفة، وترشيد استهلاك الطاقة في مشروعاتكم، استخدام الأساليب الحديثة الخاصة بالعزل الحراري، ودعم البرنامج الوطني لكفاءة الطاقة.

وفيما يلي بعض نصوص الحالات التي تعبر عن الأفكار السابقة:

تقول الحالة (1): "تعد مكافحة الجرائم المتعلقة بتلوث البيئة أحد أهم أهداف المركز الذي أعمل به، ويقوم المركز بالعديد من الأنشطة والفعاليات التي تعبر عن دوره في المسؤولية المجتمعية الموجهة نحو الحفاظ على البيئة من التلوث، مثل: المشاركة في كل الفعاليات المتعلقة بمواجهة التلوث، ورفع الوعي المجتمعي بقضايا تلوث البيئة، إضافةً إلى تعزيز عملية التعامل الآمن مع النفايات المنزلية وغيرها".

وتقول الحالة (2): "من الأولويات المهمة لعملي هو المشاركة في كل أشكال مكافحة تلوث البيئة، سواءً الأشكال التقليدية، أو غير التقليدية، مثل: مكافحة الكتابات والتشوه البصري، وتقوم بالعديد من الأنشطة التي تصب في هذا المجال مثل: المحاضرات والمنشورات والندوات التي تعزز من دور كل مؤسسات المجتمع في الحفاظ على البيئة ومكافحة كل أشكال التلوث".

تقول الحالة (3): "نقوم في المركز بالعديد من الأنشطة والفعاليات المهمة التي تستهدف البيئة، مثل دعم الاستزراع وزيادة الغطاء النباتي، وهذا أمر له علاقة كبيرة بالتغير المناخي، أيضا نقوم على مكافحة أنشطة الصيد الجائر، وإنشاء الخطط والمساندة مع الجهات المعنية ذات العلاقة".

وتقول الحالة (4): "نشارك في وضع الاستراتيجيات والمبادرات البيئية والتوعوية ونشر الثقافة الخاصة بالحفاظ على البيئة، ومتابعة كافة المستجدات الخاصة بالبيئة في مجتمعنا، وأيضا من خلال المشاركة في المناسبات العالمية الخاصة بالبيئة، مثل: اليوم العالمي للمناخ".

وتقول الحالة رقم (7): "نحن نعيش في منطقة بعيدة إلى حد ما عن البحر، لذلك فيما يتعلق بالحفاظ على الحياة البحرية، يقتصر دورنا على الدور التوعوي والتثقيفي، حيث ينشط المركز في إقامة المحاضرات والندوات التعريفية، ونركز كثيرًا على قضايا الصيد الجائر، التي تتعلق بالصيد البحري".

تقول الحالة رقم (8): "نشارك بشكل قوي من خلال مركزنا في كل الفعاليات التي تتعلق باستدامة الطاقة، حيث إن من الأنشطة المهمة لنا العمل على نظام الهندسة القيمية وتطبيقها في طرح المشاريع، ودعم البرنامج الوطني للطاقة، والتوجه نحو استخدام الطاقة النظيفة والبعد عن التلوث، والحفاظ على البيئة يعد من أهم الأولويات لدينا بالتعاون مع المؤسسات المعنية، وذلك من خلال التوعية وإطلاق المبادرات للحث على الحفاظ على البيئة".

وتقول الحالة (9): "للمركز دور مهم للغاية في قضية استدامة المدن، نعمل ونشارك في العديد من الأنشطة والفعاليات التي تعبر عن المسؤولية المجتمعية للمركز في الحفاظ على استدامة المدن، من تلك الأنشطة مثلاً المساهمة في التشجير، وخاصةً تشجير الشوارع والأحياء الجديدة، نشارك في العديد من المبادرات الخاصة بالبيئة، مثل: مبادرة المحيط الأخضر، مبادرة بيئة صحية نظيفة، وغيرها من المبادرات التي تستهدف نظافة المدن والمحافظة عليها".

وتقول الحالة (10): "أنشطة البيئة المتعلقة بالحياة البرية، من أهم الأنشطة التي نشارك فيها، فنحن نعمل على المشاركة في دعم الحفاظ على الحياة البرية، رفض الاتجار غير المشروع بالأنواع الأحيائية، ومنع الاحتطاب غير القانوني، ومشاركة العديد من الجمعيات على مستوى المملكة في مجال حماية الحياة الفطرية، والمحافظة على المياه، والمشاركة في وضع الاستراتيجيات التي تهدف إلى حماية الحياة الفطرية والتوعية البيئية للحفاظ على التنوع الأحيائي".

3- الإجابة على السؤال الثالث: ما أهم معوّقات مساهمة المسؤولية المجتمعية في مكافحة الجرائم البيئية بالمجتمع السعودي في منطقة القصيم؟

جدول (16) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتقديرات عينة الدراسة، لأهم معوقات مساهمة المسؤولية المجتمعية في مكافحة الجرائم البيئية بالمجتمع السعودي

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	الترتيب
1	عدم وجود ثقافة المسؤولية المجتمعية لدى بعض المؤسسات	2.591	.7258	مرتفع	الثامن
2	غياب التنظيم لجهود المؤسسات العاملة في مجال البيئة	2.804	.7891	مرتفع	الأول
3	غياب ثقافة العطاء للتنمية الموجهة نحو قضايا البيئة	2.554	.6868	مرتفع	العاشر
4	قلة المعرفة والخبرات اللازمة للأنشطة الموجهة للبيئة	2.592	790.7	مرتفع	السابع
5	لا توجد مرجعية رسمية تنظم أعمال المسؤولية المجتمعية	2.685	.6726	مرتفع	الرابع
6	غياب التخطيط الاستراتيجي لأعمال المسؤولية المجتمعية	2.779	.7816	مرتفع	الثاني
7	الخلط بين مفهوم المسؤولية المجتمعية في مجال البيئة وغيره من المفاهيم مثل: العمل الخيري والتبرعات	2.530	.6821	مرتفع	حادي عشر
8	ضعف مستوى ثقافة المسؤولية المجتمعية لدى أصحاب القرار في المؤسسات	2.684	.7750	مرتفع	الخامس
9	غياب الهياكل التنظيمية المسؤولة عن أنشطة المسؤولية المجتمعية	2.675	.7791	مرتفع	السادس
10	عدم توافر الكوادر البشرية المتخصصة في مجال التخطيط والتنفيذ لأنشطة المسؤولية المجتمعية	2.694	8296	مرتفع	الثالث
11	عدم وجود معايير لتقييم أداء أعمال المسؤولية المجتمعية في المؤسسات	2.588	.7816	مرتفع	التاسع
12	ضعف التنسيق بين المؤسسات والجهات ذات الصلة بمجالات عمل المسؤولية المجتمعية	2.441	.6484	مرتفع	رابع عشر
13	ضعف الميزانيات المخصصة لأنشطة المسؤولية المجتمعية الموجهة نحو البيئة	2.517	.6843	مرتفع	ثاني عشر
14	ضعف الحوافز الموجهة نحو دعم أنشطة المسؤولية المجتمعية نحو البيئة	2.459	.7431	مرتفع	ثالثا عشر
	الدرجة الكلية للمحور	2.616	5472.	مرتفع	

توضح بيانات الجدول (16) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتقديرات عينة الدراسة لأهم التحديات التي تواجه المسؤولية المجتمعية في مكافحة الجرائم البيئية بمجتمع البحث، وتظهر البيانات أن هناك أربعة عشر تحدياً، كما توضح البيانات أن كل هذه التحديات الأربعة عشر جاءت عند مستوى (مرتفع)، حيث حصلت على متوسطات حسابيها تزيد عن (2.34)، ووفقًا لدرجة الحد القطعي، فإنّ هذا المستوى يعبر عن تأكيدٍ من قِبل عينة الدارسة على أهمية تلك التحديات وتجليها بشكل مرتفع في مجتمع البحث، حيث يتأكد ذلك من خلال حصول الدرجة الكلية لهذه التحديات على مستوى (مرتفع)، وذلك بمتوسط حسابي بلغ (2.61).

وقد جاء ترتيب هذه التحديات من الأعلى إلى الأدنى وفقًا للمتوسط الحسابي على النحو التالي:

أ. في الترتيب الأول جاء التحدي الخاص بغياب التنظيم لجهود المؤسسات العاملة في مجال البيئة، بمتوسط حسابي (2.80).

ب. في الترتيب الثاني جاء التحدي الخاص غياب التخطيط الاستراتيجي لأعمال المسؤولية المجتمعية، بمتوسط حسابي (2.77).

ت. في الترتيب الثالث جاء التحدي الخاص عدم توفر الكوادر البشرية المتخصصة في مجال التخطيط والتنفيذ لأنشطة المسؤولية المجتمعية، بمتوسط حسابي (2.69).

ث. في الترتيب الرابع جاء التحدي الخاص بعدم وجود مرجعية رسمية تنظم أعمال المسؤولية المجتمعية، بمتوسط حسابي (2.68) وانحراف معياري (.6726).

ج. في الترتيب الخامس جاء التحدي الخاص بضعف مستوى ثقافة المسؤولية المجتمعية لدى أصحاب القرار في المؤسسات، بمتوسط حسابي (2.68) وانحراف معياري (.7750).

ح. في الترتيب السادس جاء التحدي الخاص غياب الهياكل التنظيمية المسؤولة عن أنشطة المسؤولية المجتمعية، بمتوسط حسابي (2.67).

خ. في الترتيب السابع جاء التحدي الخاص وقلة المعرفة والخبرات اللازمة للأنشطة الموجهة للبيئة، بمتوسط حسابي (2.59) وانحراف معياري (.7079).

د. في الترتيب الثامن جاء التحدي الخاص عدم وجود ثقافة المسؤولية المجتمعية لدى بعض المؤسسات، بمتوسط حسابي (2.59) وانحراف معياري (.7257).

ذ. في الترتيب التاسع جاء التحدي الخاص بعدم وجود معايير لتقييم أداء أعمال المسؤولية المجتمعية في المؤسسات، بمتوسط حسابي (2.58).

ر. في الترتيب العاشر جاء التحدي الخاص غياب ثقافة العطاء للتنمية الموجهة نحو قضايا البيئة، بمتوسط حسابي (2.55).

ز. في الترتيب الحادي عشر جاء التحدي الخاص بغياب الخلط بين مفهوم المسؤولية المجتمعية في مجال البيئة وغيره من المفاهيم مثل: العمل الخيري والتبرعات، بمتوسط حسابي (2.53).

س. في الترتيب الثاني عشر جاء التحدي الخاص ضعف الميزانيات المخصصة لأنشطة المسؤولية المجتمعية الموجهة نحو البيئة، بمتوسط حسابي (2.51).

ش. في الترتيب الثالث عشر جاء التحدي الخاص ضعف الحوافز الموجهة نحو دعم أنشطة المسؤولية المجتمعية نحو البيئة، بمتوسط حسابي (2.45).

ص.في الترتيب الرابع عشر جاء التحدي الخاص بضعف التنسيق بين المؤسسات والجهات ذات الصلة بمجالات عمل المسؤولية المجتمعية، بمتوسط حسابي (2.44).

وقد جاءت بيانات المقابلة متفقة مع نتائج الدراسة الكمية، حيث اتفقت حالات الدراسة على عددٍ من التحديات يمكن إجمالها على النحو التالي:

- عدم وجود عقوبات صارمة تتعلق بالجرائم البيئية.
- تدني مستوى الوعي المجتمعي بأهمية الأثر البيئي.
- قلة المحفزات الداعمة لمشاركة الشركات عبر أنشطة المسؤولية المجتمعية في دعم قضايا البيئة.
- عدم وضوح مبادئ وقيم المشاركة المجتمعية المتعلق بالعمل البيئي.
- قلة المتخصصين في أنشطة المسؤولية المجتمعية الموجهة نحو البيئة.
- قلة التنسيق بين مختلف الأجهزة المعنية بالشأن البيئي على مستوى المملكة.
- غياب التخطيط الاستراتيجي الشامل الخاص بالمسؤولية المجتمعية وما يمكن أن تقدمه في مجال مكافحة جرائم البيئة.

4-الإجابة على السؤال الرابع: ما سبل تطوير مساهمة المسؤولية المجتمعية في مكافحة الجرائم البيئية بالمجتمع السعودي في منطقة القصيم؟

جدول (17) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتقديرات عينة الدراسة، وسبل تطوير مساهمة المسؤولية المجتمعية في مكافحة الجرائم البيئية بالمجتمع السعودي

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	الترتيب
1	تشجيع القطاع الخاص على تمويل برامج المسؤولية المجتمعية الموجهة نحو البيئة	2.699	.5235	مرتفع	حادي عشر
2	تفعيل دور الإعلام بشأن الشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع في مجال الحفاظ على البيئة	2.787	.4313	مرتفع	الرابع
3	نشر الوعي حول أهمية المسؤولية المجتمعية في مجال الحفاظ على البيئة	2.809	.4126	مرتفع	الثاني
4	العمل على إيجاد خطة استراتيجية شاملة للمسؤولية المجتمعية تنظم العمل في هذا المجال بوجه عام.	152.7	.4283	مرتفع	الثامن
5	العمل على إيجاد خطة استراتيجية شاملة للمسؤولية المجتمعية تنظم العمل في مجال البيئة على وجه الخصوص	2.785	.4108	مرتفع	السادس
6	تشكيل إدارة متخصصة للأشراف على تنفيذ أنشطة المسؤولية المجتمعية وتقييمها لاحقا	2.674	.4828	مرتفع	ثاني عشر
7	منح حوافز للمؤسسات التي تضع برامج المسؤولية المجتمعية ضمن خطة عملها	022.7	.4423	مرتفع	العاشر
8	الإسراع في بناء القدرات البشرية المتخصصة في مجال أنشطة المسؤولية المجتمعية الموجهة نحو البيئة	2.814	3892	مرتفع	الأول
9	تنفيذ برامج زيارات على المستوى الإقليمي والدولي للاطلاع على تجارب المسؤولية المجتمعية نحو البيئة	772.7	.4134	مرتفع	الخامس
10	عقد ملتقيات ومنتديات سنوية لمناقشة قضايا المسؤولية المجتمعية في علاقتها بالبيئة	942.7	.4293	مرتفع	التاسع
11	الاستعانة بالمتخصصين في مجال المسؤولية المجتمعية لنشر الأطر التنظيمية الخاصة بأنشطة المسؤولية المجتمعية تجاه البيئة	562.7	.4188	مرتفع	السابع
12	إعداد قاعدة بيانات متخصصة متعلقة بالمؤسسات والهيئات ذات الصلة بقضايا البيئة	2.790	.4293	مرتفع	الثالث

توضح بيانات الجدول (17) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتقديرات عينة الدراسة لأهم سبل تطوير مساهمة المسؤولية المجتمعية في مكافحة الجرائم البيئية بمجتمع البحث، وتظهر البيانات أن هناك اثنا عشر مقترحًا، كما توضح البيانات أن كلَّ هذه المقترحات الاثنتا عشرة، جاءت عند مستوى (مرتفع)، حيث حصلت على متوسطات حسابيها تزيد عن (2.34)، ووفقًا لدرجة الحد القطعي، فإنَّ هذا المستوى يعبر عن تأكيدٍ من قِبل عينة الدارسة على أهمية تلك المقترحات التي تعمل على تعزيز قدرة المسؤولية المجتمعية على التصدي ومكافحة الجرائم المتعلقة بالبيئة في مجتمع البحث.

ووفقًا لدرجة المتوسط الحسابي جاء ترتيب هذه المقترحات من الأعلى إلى الأدنى على النحو التالي:

أ. في الترتيب الأول جاء مقترح الإسراع في بناء القدرات البشرية المتخصصة في مجال أنشطة المسؤولية المجتمعية الموجهة نحو البيئة، بمتوسط حسابي (2.81).

ب. في الترتيب الثاني جاء مقترح نشر الوعي حول أهمية المسؤولية المجتمعية في مجال الحفاظ على البيئة، بمتوسط حسابي (2.80).

ت. في الترتيب الثالث جاء مقترح إعداد قاعدة بيانات متخصصة متعلقة بالمؤسسات والهيئات ذات الصلة بقضايا البيئة، بمتوسط حسابي (2.79).

ث. في الترتيب الرابع جاء مقترح تفعيل دور الإعلام بشأن الشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع في مجال الحفاظ على البيئة، بمتوسط حسابي (2.79).

ج. في الترتيب الخامس جاء مقترح تنفيذ برامج زيارات على المستوى الإقليمي والدولي للاطلاع على تجارب المسؤولية المجتمعية نحو البيئة، بمتوسط حسابي (2.77).

ح. في الترتيب السادس جاء مقترح العمل على إيجاد خطة استراتيجية شاملة للمسؤولية المجتمعية تنظم العمل في مجال البيئة على وجه الخصوص، بمتوسط حسابي (2.76) وانحراف معياري (4108.).

خ. في الترتيب السابع جاء مقترح الاستعانة بالمتخصصين في مجال المسؤولية المجتمعية، لنشر الأطر التنظيمية الخاصة بأنشطة المسؤولية المجتمعية تجاه البيئة، بمتوسط حسابي (2.76) وانحراف معياري (4188).

د. في الترتيب الثامن جاء مقترح العمل على إيجاد خطة استراتيجية شاملة للمسؤولية المجتمعية، تنظم عمل هذا المجال بوجه عام، بمتوسط حسابي (2.75).

ذ. في الترتيب التاسع جاء مقترح عقد ملتقيات ومنتديات سنوية لمناقشة قضايا المسؤولية المجتمعية في علاقتها بالبيئة، بمتوسط حسابي (2.74).

ر. في الترتيب العاشر جاء مقترح منع حوافز للمؤسسات التي تضع برامج المسؤولية المجتمعية ضمن خطط عملها، بمتوسط حسابي (2.72).

ز. في الترتيب الحادي عشر جاء مقترح تشجيع القطاع الخاص على تمويل برامج المسؤولية المجتمعية الموجهة نحو البيئة، بمتوسط حسابي (2.69).

س. في الترتيب الثاني عشر جاء مقترح تشكيل إدارة متخصصة للإشراف على تنفيذ أنشطة المسؤولية المجتمعية وتقييمها لاحقا، بمتوسط حسابي (2.67).

ش. هذا وقد جاءت نتائج بيانات المقابلة متفقةً مع نتائج الدراسة الكمية، حيث اقترحت اتفقت حالات الدراسة العشرة على عددٍ من المقترحات على النحو التالي:

ص.زيادة المخصصات المالية الخاصة بأنشطة المسؤولية المجتمعية الموجهة نحو خدمة قضايا البيئة بوجه عام ومكافحة الجرائم المتعلقة بها على وجه الخصوص.

ض.العمل على تطبيق سياسات المركز الوطني للرقابة على الالتزام البيئي.

ط. عمل حملات إعلامية منظمة تهدف إلى رفع الوعي المجتمعي بقضايا البيئة والحفاظ على مقدراتها.

ظ. عقد ورش عمل تقيمها كل المؤسسات المعنية بالبيئة لمناقشة قضايا جرائم البيئة وكيفية مواجهتها.

ع. تغليظ العقوبات الخاصة بجرائم البيئة والعمل على إنفاذِ تلك العقوبات.

قياس متغيرات الدراسة:

تحددت متغيرات الدراسة الراهنة على النحو التالي:

المتغيّر المستقل: المسؤولية المجتمعية.

المتغيّر التابع: مكافحة الجرائم البيئية، وتتمثّل فيما يأتي:

- حماية المياه من التلوث.
- المحافظة على مناخ مستقر.
- الحفاظ على الحياة البحرية.
- تعزيز التنمية المستدامة.

- حماية البيئة.

وفيما يلي تعرض الباحثة لنتائج الاختبارات الإحصائية لقياس العلاقة بين هذه المتغيرات على النحو التالي:

5-1 العلاقة بين الدرجة الكلية للمتغير المستقل والدرجة الكلية للمتغير التابع:

جدول (18) نتائج اختبار بيرسون لقياس العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع

المتغيرات	قيمة r	مستوى الدلالة
مكافحة الجرائم المتعلقة بتلوث البيئة	**.601	.000
مكافحة الجرائم التي تتعلّق باستدامة المدن	**.783	.000
مكافحة الجرائم المتعلّقة بالحياة البرية	**.723	.000
مكافحة الجرائم المتعلّقة بالحفاظ على الحياة البحرية	**.711	.000
مكافحة الجرائم المتعلّقة بالمناخ	**.741	.000
مكافحة الجرائم المتعلّقة باستدامة الطاقة	**.655	.000
الدرجة الكلية للمتغير	**.884	.000
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).		

توضح بيانات الجدول (18) نتائج اختبار بيرسون لقياس العلاقة الارتباطية بين المتغير المستقل (مؤشرات المسؤولية المجتمعية) والمتغير التابع (مكافحة جرائم البيئة)، وتظهر بيانات الجدول وفق ما يلي:

أ- هناك علاقة ارتباطية دالة عند مستوى معنوية (0.01) بين المتغير المستقل والدرجة الكلية للمتغير التابع، واتخذت العلاقة الشكل الإيجابي، وهو ما يعني أنه كلما زادت درجة توفر مؤشرات المسؤولية المجتمعية زادت درجة دورها في مكافحة جرائم البيئة.

ب- هناك علاقة ارتباطية دالة عند مستوى معنوية (0.01) بين المتغير المستقل (درجة توفر مؤشرات المسؤولية المجتمعية) ومحاور المتغير التابع الستة (مكافحة الجرائم المتعلقة بتلوث البيئة، مكافحة الجرائم المتعلقة باستدامة المدن، مكافحة الجرائم المتعلقة بالحياة البرية، مكافحة الجرائم المتعلقة بالحفاظ على الحياة البحرية، مكافحة الجرائم المتعلقة بالمناخ، مكافحة الجرائم المتعلقة باستدامة الطاقة)، واتخذت العلاقة الارتباطية الشكل الإيجابي، وهو ما يعني أنه كلما زادت درجة توفر مؤشرات المسؤولية المجتمعية زادت درجة دورها في مكافحة جرائم البيئة في المجالات الستة المشار إليها.

تأثير بعض المتغيرات الوسيطة على نتائج الدراسة

6-1 متغير النوع

سعت الباحثة نحو اختبار عما إذا كان هناك فروق في استجابات عينة الدراسة على متغيري الدراسة تعود لمتغير النوع، ولتحقيقِ ذلك استخدمت الباحثة الاختبار الإحصائي (t) لقياس الفروق بين عينتين مستقلتين، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول (19) نتائج اختبار (t) لقياس الفروق في متوسطات استجابات عينة الدراسة وفقاً متغير النوع (ذكور/إناث)

المحاور	النوع	العدد = ن	المتوسط الحسابي	قيمة (T)	مستوى الدلالة

المتغير المستقل	ذكر	637	2.6888	1.186	.236
	انثى	27	2.7349		
المتغير التابع	ذكر	636	2.6976	.189	.850
	انثى	27	2.6869		

توضح بيانات الجدول (19) نتائج الاختبار الإحصائي (t) لقياس الفروق في متوسطات الاستجابات على محاور الدراسة الأربعة وفقًا لمتغير النوع، وتظهر البيانات أنه لا توجد فروق دالة إحصائيا في استجابات العينة على محاور الدراسة الأربعة تعود لمتغير النوع، وهو ما يعني أن ثمة اتفاق تام بين الذكور والإناث على العبارات التي اندرجت تحت هذه المحاور.

2-6 متغير التعليم

لقياس التباين في استجابات العينة على متغيري الدراسة (المستقل والتابع) تعود لمتغير المستوى التعليمي، استخدمت الباحثة اختبار تحليل التباين أحادي الاتجاه (Enova)، والجدول التالي يوضح نتيجة الاختبار:

جدول (20) نتائج اختبار تحليل التباين أحادي الاتجاه لقياس التباين في متوسطات استجابات عينة الدراسة وفقا لمتغير المستوى التعليمي

	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة
المتغير المستقل (مؤشرات المسؤولية المجتمعية)	بين المجموعات	.256	4	.064	1.644	.161
	داخل المجموعات	25.636	659	.039		
	المجموع	25.892	663			
المتغير التابع (مكافحة جرائم البيئة	بين المجموعات	.921	4	.230	2.842	46
	داخل المجموعات	53.309	658	.081		
	المجموع	45.230	662			

توضح بيانات الجدول (20) نتيجة اختبار تحليل التباين أحادي الاتجاه (أنوفا) لقياس التباين في متوسطات استجابات العينة على متغيري الدراسة (المستقل والتابع) تعود لمتغير التعليم، وتظهر البيانات أنه لا يوجد تباينٌ في تلك التقديرات يعود لمتغير المستوى التعليمي، وهو ما يعني أن ثمة اتفاق على درجة توفر مؤشرات المسؤولية المجتمعية ودرجة دورها في مكافحة الجرائم المتعلقة بالبيئة، بغض النظر عن اختلاف المستوى التعليمي لأفراد عينة الدراسة.

توصيات الدراسة

في ضوء ما خلُصت إليه نتائج الدراسة الميدانية سواءً فيما يتعلق بمؤشرات تحقق المسؤولية المجتمعية، أو التحديات التي تواجه دورها في مكافحة الجرائم المتعلقة بالبيئة أو السبل والحلول التي اقترحتها عينة الدارسة؛ لأجل تفعيل دورها في مكافحة الجرائم المتعلقة بالبيئة، توصي الدراسة بالتالي:

1. تعمل وزارة البيئة وكل المؤسسات المعنية بالبيئة في المملكة العربية السعودية على تصميم برامج موجهة نحو الجمهور؛ بهدف دعم ممارسات المسؤولية المجتمعية نحو البيئة.
2. العمل على وضع خطة استراتيجية كبرى للطوارئ لمواجهة حدوث الكوارث البيئية، تشارك في إعدادها كل مؤسسات الدولة المعنية بالبيئة، والجهات ذات الصلة بالاستدامة في المملكة العربية السعودية.
3. تشجيع كل مؤسسات الدولة المعنية بقضايا البيئة على المشاركة في الفعاليات العلمية المرتبطة بقضايا البيئة، سواءً على المستوى المحلي أو العربي أو الدولي.
4. العمل على تبنى المؤسسات المعنية بالبيئة لبرامج تهدف بناء الكوادر البشرية المتخصصة في مجال أنشطة المسؤولية المجتمعية الموجهة نحو قضايا البيئة على اختلافها.
5. تبني أجهزة الإعلام على اختلافها لبرنامج نشط يهدف إلى نشر الوعي بأهمية المسؤولية المجتمعية في مجال الحفاظ على البيئة.
6. التشارك بين كل مؤسسات الدولة المعنية بالبيئة في تأسيس قاعدة بيانات متخصصة متعلقة بالمؤسسات والهيئات ذات الصلة بقضايا البيئة، للتنسيق فيما بينها الأنشطة الموجهة نحو البيئة في المملكة العربية السعودية.

Arabic References

Abdul Latif, Abdul Hakim. (1996). Mediul în gândirea, realitatea şi germanii spanioli. Casa egipteană libaneză. Egipt.

Abdul Momen, Ali Muammar. (2008) . Metode de cercetare în ştiinţele sociale: elemente de bază, tehnici şi metode. 7 octombrie Universitatea. Libia.

Al-Adly, Mahmoud Saleh. (2003). Enciclopedia protecţiei mediului: un studiu comparativ, Dar al-Fikr Al-Jamia

al-salhel moslah. (1999). al-shamil kamous mostalhat al-aloum alajtamaaia. dar alem al-kateb latabaa wallincher waltozea. al-rayyad.

Anwar, Nora Muhammad Emad Eddin. (2010). Responsabilitatea socială corporativă în lumina crizei economice globale: un studiu aplicat, Centrul egiptean de directori. Cairo.

Autoritatea Generală de Meteorologie şi Protecţia Mediului. (2016). Raportul privind starea mediului. Arabia Saudită. Disponibil la link https://epermits.pme.gov

Autoritatea Generală de Statistică, Regatul Arabiei Saudite(2018). Disponibil la

Badawi, Ahmed Zaki. (197 Ibn Manzur, Abu al-Fadl Jamal al-Din Muhammad ibn Makram (2003), Lisan al-Arab, Dar Sader, Beirut 7). Dicţionar de termeni de ştiinţe sociale. Biblioteca Libanului.

Biroul executiv al programului Globe (2023). Planul strategic pentru perioada 2018-2023. Disponibil la:

Comisia Mondială pentru Mediu şi Dezvoltare (1998). Viitorul nostru comun. Traducere: Mohamed Kamel Aref. Consiliul Naţional pentru Cultură, Arte şi Litere. Kuweit

El-Sayed, Ramadan (2008) Crimă şi delincvenţă dintr-o perspectivă socială, Alexandria: Biroul Universităţii Moderne

El-Shennawy, Ahmed Abdel Mawgoud. (2014). Poluarea mediului şi calitatea vieţii [prezentare a lucrării]. Conferinţa Centrului Naţional de Cercetări Sociale şi Criminale, Cairo

Hammouri, Saleh şi Maaytah, Rola. (2016). Responsabilitate socială corporativă, Editura şi distribuţia Kunooz Al-Marefa. https://sjam.journals.ekb.eg/article_221078_17095d25a102e09e48aee27d46137246.pdf

https://www.globe.gov/documents/10157/32400137/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%83%D8%AA%D8%A8+%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%81%D9%8A%D8%B0%D9%8A+%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%86%D8%A7%D9%85%D8%ACGLOBE.doc%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%AA%D9%8A%D8%AC%

D9%8A%D8%A9+%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%5B593%5D.pdf/f428ebac-1d37-475c-acb7-70fff3ca9036

https:\\www.who.int\gobalchange\ecosy.38

Ibn Manzur, Abu al-Fadl Jamal al-Din Muhammad ibn Makram (2003), Lisan al-Arab, Dar Sader, Beirut

Khayati, Hanan (2023) Sistemul de valori, manifestările sale în economia islamică şi scopurile sale în construirea omului şi urbanismului. Jurnalul de Inovaţii pentru Studii Umaniste şi Sociale. e-issn:2976-3312.

Maliki, Ibtisam Saeed. (2008). Infracţiunea de poluare a mediului. Dar Al Thaqafa pentru publicare şi distribuţie.

Ministerul Mediului, Agriculturii şi Apelor Ministerul Mediului. (2018). Rezumat executiv al Strategiei Naţionale de Mediu, Regatul Arabiei Saudite. Disponibil la link https://www.mewa.gov.sa

Momani, Fawaz şi Maani, Mohamed. (2017). Responsabilitatea socială şi relaţia sa cu unele variabile de mediu. Jurnalul Asociaţiei Universităţilor Arabe pentru Educaţie şi Psihologie, 15 (2). Universitatea din Damasc. Siria.

Mubarak, Alwani. (2017). Responsabilitatea internaţională de a proteja mediul: un studiu comparativ [teză de doctorat nepublicată]. Universitatea Mohamed Khider – Biskra. Borcane.

Platforma naţională unificată. (2022). Dezvoltare durabilă. Disponibil la link : (my.gov.sa)

Sharif, Nayef. (2015). Infracţiunile şi sancţiunile împotriva mediului în Regatul Arabiei Saudite: un studiu comparativ. Universitatea King Abdulaziz, Jeddah, Arabia Saudită.

Sherif, Abeer Fouad Ahmed (2022). Responsabilitatea socială a universităţilor în societatea egipteană: un studiu comparativ de teren între două universităţi publice şi private, Jurnalul Facultăţii de Arte, Universitatea Menoufia, Egipt, numărul 66. Disponibil la:

Zahran, Azza Jamal (2023). Dezvoltarea cercetării ştiinţifice în Regatul Arabiei Saudite în lumina viziunii Regatului 2030-2040 Un studiu de caz al Universităţii Najran, Journal of Innovations for Humanities and Social Studies. e-issn:2976-3312.

English References

Amato, A., Henderson, S., & Florence, S .(2009). Corporate Social Responsibility and Sustainable Business A Guide to Leadership. Tasks and Functions. Center for Creative Leadership Greensboro, North Carolina.and social control (Order No. 3232449). Available from ProQuest.

Gorski, H., Fuciu, M., & Croitor, N .(2014). Research on Corporate Social Responsibility in the Development Region Centre in Romania. Procedia Economics and Finance ,224 – 233.Havens: A Spatial Cluster Analysis of Environmental Crime. Social .